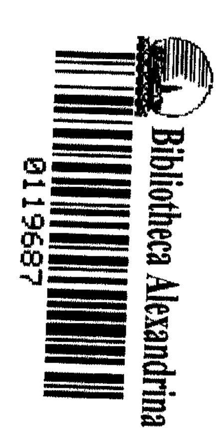
الترخيم في العربية

معناه ◦ أغراضه ◦ أنواعه

تأليف
الدكتور: ابراهيم حسن ابراهيم
أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر



١٤٠٤ - ١٩٨٤

مطبعة حسان
٢٤١ ش الجيش - القاهرة

الترخيم في العربية

معناه • أغراضه • أنواعه

تأليف
الدكتور: ابراهيم حسن ابراهيم
أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

١٤٠٤ - ١٩٨٤

مطبعة حسان
٢٤١ م شارع الجيش - القاهرة ت ٩٠٨٣٣٥٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

أحمدك اللهم على ما علمت ، وأشكرك على ما أنعمت ، وأستوهبك علماً نافعاً يزلف إليك ، وعملا صالحا أرجو به الخلاص بين يديك ، وأسألك أن تصلى وتسلم على خيرتك من خلقك ، وأمينك على وحيك ، محمد عبدك ورسولك ، وعلى آله وأصحابه العالمين العاملين

وبعد :

فقد امتازت اللغة العربية بخصائص لا توجد فى غيرها من اللغات ، فهي أفضل اللغات وأوسعها ، لاحتوائها على ضروب من القول لا تحصى ، وفنون من الكلام لا تعد ، ففيها الحقيقة والمجاز ، وفيها الإطناب والإيجاز وفيها الحذف والذكر ، وفيها التقديم والتأخير إلى غير ذلك مما لا يقع تحت حصر ولا عدّ ، وحسبك منها أنها لغة القرآن الكريم .

والترخيم : نوعٌ من أنواع الحذف الواقع فى الكلمة ، شائعٌ فى كلام العرب شعراً ونثرا ، لكنهم لم يسيروا فيه على سنن واحد ، فمرة يحذفون حرفاً ، وثانية يحذفون حرفين ، وثالثة يحذفون كلمة برأسها إلى غير ذلك مما هو مبين بهذا البحث .

ولقد اهتم النحاة بهذه الظاهرة ، وأخذا يقعّدون القواعد لها ، ويدلون

بالآراء فيها ، كل على قدر طاقته وحسب اجتهاده ، حتى أوفوا على الغاية أو كادوا .

ولم يقف دورى عند حد تجميع هذه الآراء وتلك القواعد ، التى وجدتها مبثوثة متفرقة فى بطون كتب النحو والصرف وغيرها ، بل تجاوزت هذا الحد إلى محاولة التوفيق والتقريب ، والترجيح والتضعيف ، وغيرها من الأمور التى تقتضيها طبيعة البحث العلمي .

فإن كنت قد وفقت فبالله التوفيق ، وإن كانت الأخرى فحسبى أنى لم آل جهداً ، ولم أدخر وسعاً

ولقد حفزنى إلى اختيار هـذا الموضوع رغبتى الملحة فى إظهار بعض ما تمتاز به لغة القرآن الكريم من سهولة عالية ، ورقة سامية ، بحيث يجد فيها المتكلم طلبته ، والسامع نشدته ، مع قلة الكلام ، ووجازة اللفظ .

والله أسأل أن ينفع بهذه الدراسة ، وأن يدخر لى عنده أجرها ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

إبراهيم حسن إبراهيم

الترخيم

١ ـ معناه لغة واصطلاحا ، والعلاقة بين المعنيين

تدل مادة (رخم) فى اللغة ـ غالباً[1] ـ على معنى اللين والرقة والسهولة ، يقال : رخُم الكلام والصوت رخامة ، فهو رخيم : لان ورقّ وسهُل ، ويقال : رخمت الجارية فهي رخيمة ورخيم ، إذا كانت سهلة المنطق . قال : قيس بن ذريح :

رَبْعاً لواضحة الجبين غريرةٍ كالشمس إذ طلعت ، رخيم المنطق

والرُّخام: حجر أبيض سهل رخو ، والرُّخامَى : الريح اللينة ، والترخيم: الترقيق والتليين . . . إلخ[2] .

والترخيم فى إصطلاح النحويين : حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص

والعلاقة بين المعنيين ـ اللغوى والاصطلاحي ـ واضحة . يشير إليها ابن منظور فى لسان العرب فيقول : « والترخيم : التليين ، ومنه الترخيم فى الأسماء ، لأنهم إنما يحذفون أواخرها ليسهّلوا النطق بها »[3] .

---

(١) انما قلنا (غالبا) ، لأنها قد تخرج عن المعنى المذكور الى غيره ، ومن ذلك قولهم (رخم السقاء) اذا أنتن .

(٢) لسان العرب ط بيروت المجلد الأول ص ١١٤٦ وما بعدها (رخم) ، والقاموس المحيط ط بيروت ١١٨/٤ .

(٣) اللسان م/١ ص ١١٤٧ .

ويذكر صاحب اللسان – أيضاً – أن الخليل أخذ معنى الترخيم عن الأصمعي ، وذلك في حكاية على لسان الأصمعي يقول فيها إن الخليل لقيه فسأله : ما تسمى العربُ السهل من الكلام ؟ فأجاب الأصمعى : العرب تقول جارية رخيمة إذا كانت سهلة المنطق ، فعمل – أى الخليل – باب الترخيم على هذا[1] .

لكنا حين نتأمل تعليق ابن عباس – رضى الله عنهما – على قراءة على ابن أبى طالب وابن مسعود رضى الله عنهما (ونادوا يا مالِ)[2] ، وهو قوله: « ما كان أشغلَ أهلَ النار عن الترخيم » : نشك كثيراً في ما روى عن الأصمعى فى اللسان ، لان هذا التعليق يوضح – صراحة – أن الترخيم (لفظاً ومعنى) كان معلوماً قبل الأصمعى وقبل الخليل ، وليس من المعقول أن قصة هذا التعليق وهي الشائعة المشهورة فى كتب النحو وغيرها – لم تصل إلى الخليل ، حتى يأخذ عن الأصمعى لفظ الترخيم أو معناه !

٢ – أغراضه

يتضح لنا من معنى الترخيم أنه ضرب من ضروب الرقة فى الكلام واللين فى المنطق ، والعرب كانوا يرون أن كثرة الاستعمال تتطلب التخفيف ، حتى يلقى الكلام قبولا واستحساناً ، ومن ثمّ فقد رأيناهم يكثرون من التخفيف فى أسلوب النداء مثلا ، فيحذفون فعل النداء (أنادى أو أدعو أو نحوهما) اكتفاء بأداة النداء مرّة، ويحذفون أداة النداء نفسها على الرغم من نيابتها

---

(١) السابق نفسه .

(٢) من الآية ٧٧ الزخرف – وهذه القراءة على لغة من ينتظر ، وقرأ الغنوى : يا مال بالرفع على لغة من لا ينتظر – انظر مختصر الشواذ لابن خالويه ١٣٦ ، والبحر المحيط ٢٨/٨ .

عن فعل النـــداء ودلالتها عليه ـ ثانية ، ويرخمون المنادي بحذف آخره ثالثة . . . إلخ ، والسر في هذه الحذوف كثرة استعمال هذا الأسلوب ، وهذه الـكثرة تقتضي التخفيف والاختصار .

قال سيبويه مشيراً إلى العلة في بناء أسلوب النداء على التخفيف : « لـكثرته في كلامهم ، ولأن أول الـكلام أبداً النداء ، إلاّ أن تدعــه استغناء بإقبال المخاطب عليك ، فهو أول كلام لك به تعطف المـكلّم عليك ، فلما كثر وكان الأول في كل موضع حــذفوا منه تخفيفاً ، لأنهم ممــا يغيرون الأكثر في كلامهم »[1] . فإذا ما انتقلنا من ترخيم المنــادى إلى ترخيم الضرورة رأينا مدى حاجة الأساوب إلى التخفيف ، وهل هناك أدعي للتخفيف من الضرورة الشعرية ؟! .

أما النوع الثالث والأخير وهو ترخيم التصغير فإن التخفيف والتسهيل فيه هو مبنى الباب وأساسه .

وقد يكون التخفيف أمراً يستدعيه المقام ، وذلك كقراءة (ونادوا يامالِ) وهي التي أشرنا إليها آنفاً يقول أبو الفتح ابن جني بعــد إيراده القراءة : « هذا المذهب المألوف في الترخيم ، إلا أن فيه في هذا الموضع سراً جديداً ، وذلك أنهم ـ لعظم ماهم عليــه ـ ضعفت قواهم ، وذلت أنفسهم ، وصغر كلامهم ، فـكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه ، ووقوفا دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله ، القادر على التصرف في منطقه »[2] .

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣١٦/١ .

(٢) المحتسب لابن جنى ٢٥٧/٢ ، وانظر البرهـــان للزركشي ص ١١٨ ، والاتقان للسيوطى ٢٠٢/٣ ، والكشاف للزمخشرى م/٣ ص ٤٨٩ .

مما سبق يتبين لنا أن الغرض الأول من أغراض الترخيم هو التخفيف الذى تتطلبه كثرة الاستعمال ، أو تقتضيه الضرورة الشعرية ، أو يستدعيه المقام .

وقد يكون الغرض من الترخيم – إلى جانب التخفيف – الرغبة في الإيجاز والاختصار ، أو الميل إلى تنويع الكلام وتلوينه ، أو تحليته وتحسينه ، أو القصد إلى سرعة الفراغ من الكلمة الإفضاء إلى المقصود ، فالمقصود فى النداء هو المنادَى له . فقصد بترخيم المنادى سرعة الفراغ منه للوصول إلى المقصود من الكلام ، كما قد يكون الغرض من الترخيم الإيناس بالتغيير ، فالمنادى يتغير بالنداء ، والترخيم تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير[1] ، ولذا خص الآخر الذي هو محل التغيير بذلك .

فالتخفيف – إذن – هو الغرض الأساسى للترخيم ، وليس مجرد تحلية الكلام وتزيينه كما تشعرنا به عبارة ابن عباس . رضي الله عنهما « ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم » ، فهذه العبارة توحي باستبعاده قراءة ابن مسعود السابقة ، اعتقاداً منه أن الترخيم إنما يكون فى مقام الانبساط ونحوه تحسيناً للفظ وتزييناً للكلام ، وأهل النار فى شغل عن ذلك بمقابهم[2] .

---

(١) انظر الانصاف ٣٥٠ .

(٢) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ٢/٨٣ .

٣ ـ أنواعـــه

ثلاثة :

(١) ترخيم النداء :

(٢) ترخيم الضرورة :

(٣) ترخيم التصغير :

وإليك الكلام مفصلا عن كل نوع من هذه الأنواع .

(أ) ترخيم النـــداء

يعني النحاة بترخيم النداء ترخيم المنادي ، وهو أكثر الأنواع الثلاثة أهمية ، وذلك لجوازه بلا خلاف عند تحقيق شروطه فى الكلام نثرا وشعراً وكثرة وروده واستعماله ، وتعدد مباحثه ، واهتمام العلماء بتفصيل مسائله ، ولذا كان المراد عند الإطلاق[١] ، وقد عرفه النحاة بأنه (حذف آخر المنادى تخفيفاً على سبيل الجواز) ، « ويعنون بالحذف للتخفيف مالم يكن له موجب كما كان فى باب (قاضٍ وعصاً)[٢] ، وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ، ويسمون الحذف للتخفيف أحياناً حذف الاعتباط[٣] أو حذفاً بلا علة ، مع

---

(١) انظر الهمع ١٨١/١ .

(٢) فحذف اللام فى كل منهما لالتقائها ساكنة مع التنوين ، فالحذف هنا لعلة موجبة .

(٣) يقال : عبط الذبيحة واعتبطها اذا نحرها من غير علة . وانظر ابن يعيش ٢١/٢ ، والرضي ١٤٩/١ .

أنه لابدّ في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة ، ولكن هذا أصطلاح منهم »[١] .

وقد أخرج التعريف حذف التنوين والحركة وقفاً لأنهما بعد آخر الكلمة وليسا آخرها ، وحذف ياء المتكلم — أيضاً — من نحو قوله تعالى : (يا عبادِ فاتقون)[٢] ، إذ المضاف إليه ليس آخر الكلمة ، ألا ترى أن مورد الإعراب ما قبله ، وأخرج أيضاً حذف لام يدٍ ودمٍ ، لأنه حذف واجب لا جائز ، كما أنه واقع قبل أن تكون الكلمة مناداة ، فهو لم يقع بسبب كونه « آخر المنادى »[٣] .

شروطه :

المنادى الذي يراد ترخيمه إما أن يكون مختوماً بالتاء أو مجرداً منها ، وقد شرط النحاة شروطاً عامة ثمانية لترخيم المنادى بنوعيه المذكورين ، وشرطين خاصين بترخيم الثاني منهما وهو المجرد من التاء ، فأما الشروط العامة الثمانية فهي :

١ — أن يكون معرفاً ، فلا ترخم النكرة غير المقصودة ، سواء أكانت مختومة بالتاء ، كقول الأعمى لغير معينة : يا فتاةً خذي بيدي ، أم مجردة منها كقول الواعظ : يا غافلا تنبه .

وإنما امتنع ترخيم النكرة المقصودة ، لكونها لا تتأثر بالنداء ، فهي معربة

---

(١) الرضي ١٤٩/١ .

(٢) من الآية ١٦ الزمر .

(٣) وانظر حاشية الصبان على الأشموني ١٧٢/٣ .

قبل النداء ومعربة بعده ، فلم تتميز بالنداء ، والترخيم تغيير يؤنسه تغيير النداء ، إذ التغيير يؤنس بالتغيير كما تقدم ، فضلا عن عدم ورود السماع عن العرب بترخيمها .

٢ — أن يكون غير مضاف ، فلا يرخم المضاف نحو (يا طلحة الخير) ، و (يا عبد الله) ، للعلتين السابقتين فى النكرة غير المقصودة ، وهما عدم التغيير بالنداء ، وعدم السماع ، وقال العلامة الرضى :

« ويجوز أن يعلل امتناع ترخيم المضاف بأن المضاف إليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجاً تاماً بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف آخره ، بدليل أن إعراب المضاف باق ، والإعراب لايكون إلا فى آخر الكلمة[1] ، ولم يكن — أيضا — منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم ، بدليل حذف التنوين — وهو علامة تمام الكلمة — منه لأجل المضاف اليه[2] ، فهو متصل بالمضاف بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف ، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان ، فلم يصح ترخيم أحدهما[3] » .

وعدم جواز ترخيم المضاف هو مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف ، ويقع الحذف فى آخر المضاف إليه ، محتجين بوروده فى الاستعمال العربى كثيرا ، كقول زهير بن أبى سلمي :

---

(١) فحذف المضاف اليه أو الحذف منه بمنزلة الحذف من غير المنادى .

(٢) فحذف آخر المضاف بمنزلة حذف حشو الكلمة .

(٣) شرح الكافية للرضي ١٥٠/١ ، وانظر حاشية الصبان ١٧٦/٣ ، وابن يعيش ١٩/٢ .

خذوا حظكمْ يا آلَ عِكرِمَ واذكروا
أواصرنا ، والرَّحْمُ بالغيب تُذكَرُ(١)

أراد : يا آل عكرمة ، إلا أنه حذف التاء للترخيم ، وقال الآخر :

أبا عُرْوَ لا تبعَدْ ، فكلُّ ابنِ حرةٍ
سيدعوه داعي ميتةٍ فيُجيبُ(٢)

أراد : أبا عروة ، وقال رؤبة :

إمَّا تَرَيْنِي اليومَ أُمَّ حَمْزِ   قاربت بين عَنَقِي وجَمْزِي(٣)

أراد : أم حمزة ، والشواهد على هذا كثيرة جداً.

---

(١) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب بولاق ٣٤٣/١ ، ببروت ٤٠٢/١ ، وابن يعيش ٢٠/٢ الرضى ١٤٩/١ ، والأشمونى ١٧٥/٣ ، الهمع ١٨١/١ ، والانصاف ٤٣٧/١ ، وانظر فيه الخزانة ٣٧٣/١ ، والدرر ١٥٨/١ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢٦/١ ، ٨٨/٢ ، واللسان م/٢ ص ٧١٨ (عدر) ، وديوان زهير ص ٢١٤ .

(٢) لم نعلم قائله ، وهو من شواهد ابن يعيش ٢٠/٢ ، والرضى ١٤٩/١ ، والتصريح ١٨٤/٢ ، والانصاف ٣٤٨/١ ، وشرحه البغدادى فى الخزانة ٣٧٧/١ ، وابن الشجرى فى أماليه ١٢٩/١ .

وقوله « لا تبعد ـ بفتح العين ـ أصل معناه : لا تهلك ، والمراد : لا ينقطع ذكرك ولا تنسى سوالفك .

(٣) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٣/١ ، بيروت ٣٨٩/١ ، وابن يعيش ٦/٩ ، والانصاف ٣٤٩/١ ، والمقتضب ٢٥١/٤ ، والعنق ـ بفتحتين ـ ضرب من السير السريع ، والجمز ـ بفتح فسكون ـ أشد من العنق وهو يشبه الوثب . وصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه ضعفا .

وقد أجاب البصريون بأن الترخيم فى الأبيات للضرورة .

وقال أبو حيان : « لو ذهب ذاهب إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التأنيث ، وقوفا مع الوارد ، ومنعه إذا كان غيرها ، لكان مذهباً »[١].

والواقع أن ما ورد عن العرب مرخماً من المركب الإضافى ، ليس مقصوراً على حذف التاء من آخر المضاف إليه كما ذكر أبو حيان ، بل ورد على صورتين أخريين ، هما :

١ — حذف التاء من آخر المضاف ، كقول الشاعر :

يا علقمَ الخير قد طالتْ إقامتنا[٢]

أراد : يا علقمة الخير : قال البصريون : هذا نادر .

٢ — حذف المضاف إليه بتمامه ، كقول عدى بن زيد :

يا عبدَ هَلْ تذكُرُنى ساعةً ... فى موكبٍ أو رائداً للقَنِيص[٣]

---

(١) الهمع ١/١٨١ .

(٢) هذا شطر بيت من البسيط لم أقف على قائله ولا على تمامه ، وهو من شواهد الأشمونى ٣/١٧٣ .

(٣) البيت من شواهد الأشمونى ٣/١٧٦ ، والتصريح ٢/١٨٤ ، وشرحه العينى بهامش الخزانة ٤/٢٩٨ ، وهو فى ديوان الشاعر ص ٦٩ .

يريد : يا عبد هند[١] ، لأنه يخاطب عبد هند اللخمى : قال البصريون : هذا أندر[٢] .

نعم مجيء المركب الإضافى على صورة من هاتين الصورتين أقل من مجيئه على الصورة الأولى التى يحذف فيها التاء من آخر المضاف إليه ، لكن الكل وارد عن العرب ، ومن الواضح الجلى أن كل ما ورد من ذلك تحكمه الضرورة الشعرية ، « وإذا كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر فى غير النداء ، فلأن يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر فى النداء كان ذلك من طريق الأولى »[٣] . الأمر الذى يدعونا إلى ترجيح كفة البصريين فى هذا الخلاف .

وهناك صورة رابعة لترخيم المضاف ذكرها ابن خروف وابن برى والجوهرى وجماعة ، وهى أن يحذف المضاف إليه وآخر المضاف جميعاً ، نحو (ياصاحِ) قالوا : أصله يا صاحبى ، فأجرى مجرى المركب المزجي فى حذف عجزه ، فرخم بحذف الكلمة الثانية وهى المضاف إليه ، ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الباء من صاحب ، فهو ترخيم بعد ترخيم ، ومن الواضح أن ذلك القول تعسف لا داعي إليه كما قال العلامة الصبان فى حاشيته على الأشمونى[٤] ، وإنما هو ترخيم صاحب ـ الذى هو نكرة مقصودة ـ شذوذاً عند الجمهور وقياسا عند غيرهم[٥] .

---

(١) فى التصريح ١٨٤/٢ « أراد : يا عبد عمرو ، وعبد عمرو علم له » .

(٢) انظر شرح الأشمونى ١٧٦/٣ ، والانتصاف للشيخ محمد محيى الدين ٣٤٩/١ .

(٣) الانصاف ٣٥٦/١ .

(٤) ١٨٥/٣ ، وانظر التصريح ١٨٨/٢ .

(٥) انظر الكتاب ٣٣٧/١ ، والمقرب ط بغداد ١٨٦/١ .

والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف فلا يجوز ترخيمه .

٣ — الثالث من الشروط العامة للترخيم أن يكون غير مندوب ، فلا يرخم نحو (واجعفراه) . قيل : لأن المندوب ليس منادى حقيقة — وإن كانت صورته صورة المنادى — لأنه لا يطلب إقباله ، وقيل : لأن الغالب فيه زيادة ألف الندبة فى آخره إظهاراً للتفجع فلا يناسبه الترخيم ، إذ الزيادة تنافى الحذف .

٤ — الرابع من الشروط العامة أن يكون غير مستغاث ، فلا يرخم المستغاث سواء أ كان مجروراً باللام نحو : يالله للمسلمين ، أم مفتوحاً بزيادة الألف نحو : يا زيدًا لعمرو ، أم مجردا من اللام والألف نحو : يا زيدُ لعمرو .

لأنه فى حالة جره باللام لا يظهر أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم ، فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى[1] ، وفى حالة زيادة الألف فى آخره لا يرد عليه الترخيم — أيضاً — لأن الزيادة تنافى الحذف ، وفى حالة تجرده من اللام والألف — فى القليل النادر — لا يرد عليه الترخيم كذلك إلحاقا بذى اللام والألف[2] .

وأما قول مرّة بن الروّاع الأسدى :

---

(١) وفى التصريح ١٨٤/٢ « لأن المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه ، لأنه مجرور مثله ، فكان غير منادى ، اذ لم تعمل أداة النداء فى لفظه وانما عملت فى موضعه » .

(٢) انظر حاشية الصبان ١٧٦/٣ .

كلّما نادَى منادٍ منهمُ   يا لَتَيْمِ اللهِ قلنا : يا لَمالَ[١]

أى : يا لمالك ، فضرورة أو شاذ :

وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام ، كقول شريح ابن الأحوص الكلابى .

تَمَنَّانِى ليلقانى لَقيطٌ   أعَامِ لكَ ابنَ صَعْصَعَةَ بن سَعْدِ[٢]

وقال ابن الضائع إنه ضرورة .

● — الخامس من الشروط أن يكون غير مركب تركيبا إسناديا ، فلا يرخم نحو (بَرَقَ نحرُه) ، و (قامتْ فاطمةُ) ، و (تأبَّطَ شرا) ، و (المنطلقُ زيدٌ) أعلاما .

ذلك لأن الجملة إذا سمى بها يراعى حال جزءَيْها قبل العلمية فى استقلال كل واحد منهما من حيث اللفظ (أى الإعراب) فيحكيان على حال إعرابهما

---

(١) البيت من شواهد الأشمونى ١٧٦/٣ ، والتصريح ١٨٤/٢ ، وشرحه العينى بهامش الخزانة ٣٠١/٤ .

(٢) من شواهد الكتاب بولاق ٣٢٩/١ ، بيروت ٣٨٤/١ ، والأشمونى ١٧٦/٣ ، والتصريح ١٨٤/٢ ، الهمع ١٨١/١ ، وشرحه العينى بهامش الخزانة ٣٠٠/٤ ، وانظر الدرر ١٥٨/١ .

والشاهد فيه — هنا — قوله « أعام » أصله : عامر ، وهو مستغاث ليس فيه اللام وقد رخم ، ولقيط هو لقيط بن زراة التميمى وكان قد توعد الشاعر بالقتل ، وفى قوله « أعام » شذوذان : نداء المستغاث بغير « يا » وترخيمه ، و « لك » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : ندائى لك ، أو استغاثة ثانية بعامر ، وابن صعصعة نعت لعامر .

قبل العملية ، وينمحي عن كل واحد من جزءيها بعد العلمية الاستقلال معنى لأنهما من حيث المعنى بمنزلة العلم المفرد كعلي ومحمد ، ولابد من مراعاة اللفظ والمعنى معاً ، وبذلك لا يمكن الحذف من الأول نظراً إلى المعنى ، إذ ليس بآخر الأجزاء ، ولا يمكن حذف الثاني ولا حذف آخره نظرا إلى اللفظ ، فامتنع الترخيم من الجملة بالكلية [١] .

وأسهل من هذا أن يقال : امتنع الترخيم في الجملة المسمى بها ، لأنها محكية بحالها فلا تغير .

لكن الحكم بعدم جواز ترخيم المركب الإسنادي ليس متفقا عليه ، فقد ذهب ابن مالك إلى جواز ترخيمه بقلة بحذف عجزه وهو الجزء الثاني منه ، بناء على ماذكره سيبويه من أن من العرب من يرخمه ، فيقول في (ياتأبط شراً) : ياتأبط ، والذي نقله ابن مالك عن سيبويه وقع في باب الإضافة (النسب) إلى الحكاية . قال سيبويه : « فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر ، بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر ، حيث لزمه الحذف كما لزمهما ، ومن ذلك قولك في (تأبط شرا · تأبطيّ ، ويدلك على ذلك أن من من العرب من يفرد فيقول : ياتأبط أقبل ، فيجعل الأول مفردا ، فكذلك تفرده في الإضافة » [٢] .

بيد أن سيبويه نص في باب الترخيم على المنع ، فقال : « واعلم أن الحكاية لاترخم ، لأنك لاتريد أن ترخم غير منادي ، وليس مما يغيره

(١) شرح الرضي ١٤٩/١ بتصرف يسير ·

(٢) الكتاب ٨٨/٢ ·

النداء ، وذلك نحو : تأبط شراً ، وبرق نحره، وما أشبه فى ذلك ، ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى بقول عنترة : يادار عبلة بالجواء تكلمى »[١] .

فأنت ترى أن سيبويه نص فى باب الإضافة (النسب) على أن من العرب من يقول (ياتأبط) أى بترخيم المركب الإسنادى بحذف عجزه ، وقاس عليه النسب إليه فقال : « فكذلك تفرده فى الاضافة » على حين أنه نص فى باب الترخيم على المنع ، معللا بأن الجملة ليس مما يغيرها النداء ، فبأى القولين تأخذ ؟ وعلى أى الرأيين نعتمد ؟

لقد ذكر ابن جنى فى (الخصائص)[٢] فى « باب اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين » أموراً يمكن بها ترجيح أحد الرأيين المتضادين على الآخر ، لم نرمنها ما يشير إلى مثل الصورة التى معنا ، ذلك لأننا لانستطيع أن نقول إن أحد الرأيين ـ هنا ـ معلل أى ذكر له علة (وهو ماجاء فى باب الترخيم) ، والآخر مرسل لم يعلل له ، إذ كلا الرأيين معلل له ، فالأول وهو جواز ترخيم الجملة ـ معلل له بما سمع من بعض العرب ، والآخر ـ وهو المنع ـ معلل له بقوله « لأنك لاتريد أن ترخم غير منادى ، وليس مما يغيره النداء . . . »

ولم يذكر ابن جنى كيفية الترجيح بين قولين متضادين فى مسألة واحدة لعالم واحد وكل منهما معلل ، ولم يفعل السيوطى فى (الاقتراح)[٣] أكثر من نقله ما كتبه ابن جنى فى (الخصائص) ! !

---

(١) الكتاب ٣٤٢/١ .
(٢) ٢٠٠/١ ـ ٢٠٨ .
(٣) المسألة الرابعة عشرة فى القولين ـــ واحد ص ١٩٦ وما بعدها .

لـكن الشيخ خالد قال فى التصريح ٢ / ١٨٥ بعد أن أورد نَصَّى سيبويه :

« وإذا كان للمجتهد فى مسألة واحدة نصان متعارضان فى بابين ، فالعمل على المذكور فى بابه ، لأنه مصدر تحقيقه وإيضاحه ، بخلاف ما يذكر فى غير بابه فإنه لم يعتن به كاعتنائه بالأول ، لكونه ذكره استطراداً ، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما ، ولم يـكن هنا لك تاريخ .

ومعنى هذا أن صاحب التصريح يرى العمل بما جاء فى باب الترخيم وهو منع ترخيم الجملة ، وعدم الأخذ بما جاء فى باب الإضافة .

ويرى العلامة الدمامينى أن لاتعارض بين نصى سيبويه ، إذ ماذكره فى باب الترخيم محمول على المستعمل عند أكثر العرب ، وماذكره فى النسب محمول على المستعمل عند بعضهم [1] .

ولعلّ وجهة نظر الدمامينى هى التى أخذ بها ابن مالك ، وأجاز ترخيم الجملة بقلة كما تقدم .

ونحن نوافق الدمامينى فى ماذهب إليه من عدم التعارض ، ونرى جواز ترخيم العلم المركب تركيبا إسناديا اعتماداً على مانقله سيبويه عن بعض العرب ، وتيسيراً فى الاستعمال العربى ، لـكننا نضع شرطا لهذا الجواز لابد — فى رأينا — من مراعاته وهو :

ألا تـكون (أى الجملة) مركبة من أكثر من كلمتين ، حتى يكون ترخيمها بحذف الـكلمة الثانية منهما وقوفا على سمع من العرب .

(١) انظر حاشية يس على التصريح ٢/١٨٥

٦ ـ السادس من الشروط أن يكون المنادى المراد ترخيمه غير مختص بالنداء ، فلا يرخم نحو : يا فُلُ ، ويا لُمَةُ ، أى يا رجُل ويا امرأةُ (١) ، وأما نحو (يا مَلْأَمُ) بمعنى عظيم اللؤم ، فليس مرخم (يا مَلْأمان) بمعناه ، بل هما بناءان بمعنى واحد وكلاهما ملازم للنداء (٢) .

وإنما لم يرخم المختص بالنداء لأنه إنما لازم النداء لخفته ، باقتصاره على أصلين فقط كفل وفلة ، أو بكونه على وزن من أوزان الخفة كمَفْعَل ومَفْعلان ، والمخفف لا يخفف ، هذا إلى جانب عدم السماع .

٧ ـ أن يكون غير مبنى لسبب غير النداء ، فلا يرخم نحو حذام ، وخمسة عشر ، لأن النداء لم يؤثر فيه ، فحاله قبل النداء كحاله بعد النداء وهو البناء ، والترخيم ـ كما سبق ـ تغيير يؤنسه التغيير .

٨ ـ أن يكون ترخيمه غير موقع فى لبس ، فيمتنع ترخيم نحو : فتاة وزيدون لأن ترخيم فتاة بحذف التاء يلبس بالمذكر غير المرخم ، وترخيم زيدون بحذف الواو والنون يلبس بزيد .

فإذا وجدت الشروط الثمانية وكان المنادى مختوما بتاء التأنيث جاز

---

(١) فهما كنايتان عن نكرتين من جنس الانسان كما قال سيبويه ، أو اصلهما يافلان ويافلانة فهما كنايتان عن الاعلام الشخصية كما قال الكوفيون وابن عصفور والشلوبين وابن العلج وابن مالك .

وانظر الكتاب بولاق ٣٣٢/١ ، بيروت ٣٩٠/١ ، والاشمونى ١٥٩/٣ ، والتصريح ١٧٠/٢ ، الهمع ١٧٧/١ .

(٢) انظر الهمع ١٨٠/١ .

ترخيمه مطلقاً ، سواء أكان تعريفه بالعلمية أم بالقصد والإقبال ، وسواء أكان ثلاثيا أم زائدا على الثلاثة ، فتقول فى يافاطمة : يافاطم ، كقول امرىء القيس :

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل　　وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجملي[1]

وتقول فى جارية ـ لمعينة ـ ياجارى ، كقول العجاج ·

جارىَ لاتستنكرى عذيرى　　سيرى وإشفاق على بعيري[2]

وتقول فى « شاة » : ياشا ، ومنه قولهم « ياشا أدجنى » أى أقيمى بالمكان[3] .

وقد شرط المبرد فى ترخيم المؤنث بالتاء العلمية ، فمنع ترخيم النكرة المقصودة ، والصحيح جوازه بدليل قولهم : ياجارى ، وياشا ، ويا ناق .

---

(١) البيت من شواهد المغنى ١٣/١ ، والأشمونى ١٧٢/٣ ، والتصريح ١٨٩/٢ ، والهمع ١٧٢/١ ·

وانظره فى أمالى ابن الشجرى ٨٤/٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٠/١ ، والدرر ١٤٧/١ ·

(٢) من شواهد سيبويه ٣٢٥/١ ، ٣٣٠ ، وابن يعيش ١٦/٢ ، ٢٠ ، والأشمونى ١٧٢/٣ ، والتصريح ١٨٥/٢ ، وانظر الخزانة ٢٨٣/١ ، والعينى بهامش الخزانة ٢٧٧/٤ ، وديوان الشاعر ص ٢٦ ·

(٣) يقال : دجن بالمكان يدجن دجونا ، أى أقام به ·

(٤) قال أبو النجم العجلى :

يا ناق عنقا فسيحا　　الى سليمان فنستريحا

وانما لم يشترط النحاة ـ ما عدا المبرد ـ فيما كان مؤنثا بالتاء العلمية ، لكثرة ترخيمه ، فانه لم يكثر فى شىء ككثرته فيه ، ولأنها تبدل فى الوقف هاء ، والترخيم تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير ، كما أن وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم ، كما فى باب مالا ينصرف ، فيكفيه أدنى مقتض للسقوط ، فكيف اذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلى وهو آخر المنادى ·

وانظر الرضي ١٥٠/١ ، وابن يعيش ٢٠/٢ ·

ومنع ابن عصفور ترخيم « صلمعة بن قلمعة » ، لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف [١] .

قال أبو حيان : وإطلاق النحويين يخالفه أيضاً وإن كان كناية عن مجهول فإنه علم جنس ، ألا ترى أنهم منعوه من الصرف للعلمية والتأنيث فحكمه حكم « أسامة » للأسد [٢] .

وإذا كان المنادى عاريا من تاء التأنيث فلابد من شرطين آخرين لترخيمه

الأول : أن يكون علما ، فلا يرخم اسم الجنس ، ولا الإشارة ولا الموصول لأن العلم لكثرة ندائه يناسبه الترخيم للتخفيف ، مع أنه لشهرته في ما أبقى منه دليل على ما ألقي منه [٣] ، ولأن الأعلام يدخلها من التغيير مالا يوجد في غيرها ، ألا ترى أنهم قالوا : حَيْوَة ، والقياس : حَيَّة [٤] .

وذهب بعضهم إلى جواز ترخيم النكرة المقصودة ، لأنها في معنى المعرفة ولذلك نُعتت بها ، فقيل : يارجلُ الظريف ، فأجاز في غضنفر : ياغضنف ، واستدل بما ورد من قولهم «أطرِقْ كرا [٥] » أي : ياكروان ، و « ياصاحِ » أي : ياصاحبُ .

---

(١) اللسان م/٢ ص ٤٦٩ (صلمع) .
(٢) الهمع ١/١٨٢ ، والأشموني ٣/١٧٣ .
(٣) الرضي ١/١٥٠ .
(٤) انظر ابن يعيش ١/٣٣ ، ٢/١٩ .
(٥) مثل تمامه « ان النعام في القرى » . يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه .

انظر مجمع الأمثال للميداني ١/٤٣١ ، والرضي ١/١٦٠ ، والأشموني بحاشية الصبان ٣/١٣٦ ، والتصريح ٢/١٦٥ .

وقد ذكر ابن يعيش ٢/٢٠، ٢١ أن ترخيم هذين الاسمين (كروان وصاحب) شاذ قياسا واستعمالا ، لمخالفتهما القياس ، ولقلة المستعملين لهما .

وقال العلامة الرضى ١/١٥١ « ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط إلا ما شذ من نحو (ياصاح) ، ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله ، وليس «أطرق كرا » منه ، لأن (الكرا) ذكر (الكروان) وقال المبرد : هو مرخم كروان [1] ، ولا ضرورة إلى ما قال مع ماذكرنا من المحمل الصحيح » .

ونحن نؤيد ماذكره العلامة الرضى ، ونرى أن لاداعي إلى الحكم بالشذوذ ما وجدنا محملا صحيحاً ، فقولهم « أطرق كرا » فصيح استعمالا ولا ترخيم فيه ، وقولهم « ياصاح » شاذ قياسا وفصيح استعمالا لمخالفته القياس مع كثرة استعماله [2] ، كما أننا نوافق الجمهور فى عدم جواز ترخيم النكرة المقصودة ورد قياس المجيزين بأن المثل لا ترخيم فيه ، وأن « ياصاح » لايقاس عليه لشذوذه قياسا .

ومنع الجرمى ترخيم « طامر بن طامر » ، كناية عمن لايعرف هو ولا أبوه [3] ، ورد بأنهم رخموا فلانا . سمع (يافلا تعال) وهو أيضاً كناية .

---

(١) المقتضب ١/١٨٨ ، ٤/٢٦١ .

(٢) انظر الكتاب ١/٣٣٧ ، والمقرب لابن عصفور ١/١٨٦ .

(٣) فى اللسان (طمر) م/٢ ص ٦١٣ « وقالوا : هو طامر بن طامر للبعيد ، وقيل : هو الذى لا يعرف أبوه ولم يدر من هو ، ويقال للبرغوث : طامر بن طامر ، معرفة عند الحسن الأخفش » .

وأجيب بأن فلاناً كناية عن الأعلام ، فرخم كما يرخم العلم ، وطامر بن طامر كناية عن مجهول لا عن علم فلا يرخم [1] .

ومنع الكوفيون ترخيم ماسمي به من مثنى وجمع تصحيح ، وجوزه البصريون بحذف العلامة والنون إلا إذا أوقع ترخيمه في لبس .

الخلاف في ترخيم العلم المركب تركيبا مزجيا :

اختلف النحاة في ترخيم العلم المركب تركيبا مزجيا ، نحو بعلبك ، وسيبويه ، وخمسة عشرة علما :

فالجمهور على جوازه مطلقا ، ومنع الفراء ترخيم المركب العددي إذا سمي به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره « وَيْه » ، وقال أبو حيان الذي أذهب إليه أنه لايجوز ترخيم المركب تركيب مزج ، لأن فيه ثلاث لغات: البناء ، وينبغي ألا يرخم على هذه ، لأنه مبنى لا بسبب النداء كحذام ، والإضافة ، وقد منع البصريون ترخيم المضاف ، ومنع الصرف ، وينبغي ألا يجوز ترخيمه لأنه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم ، وأما قوله :

أقاتلَ الحجاجُ إنْ لم أَزُرْ لَـهُ   دراب وأترك عندهندفؤاديا [2]

---

(١) الهمع ١/١٨٣ .

(٢) البيت لسوار بن المضرب ، وهو من شواهد الهمع ١/١٨٢ ، وانظر الدرر ص ١٥٩ ، و (دارا بجرد) بعد الألف الثانية باء موحدة فجيم فراء فدال مهملة ، وهى ولاية بفارس .

يريد (دارا بجرد) ، فهذا من الترخيم فى غير النداء للضرورة ، وهو شاذ نادر لا تبنى عليه القواعد »[٢]

فترخيم المنادى العلم المركب تركيب مزج لم يسمع عن العرب ، وإنما أجاز الجمهور ترخيمه قياسا على مافيه تاء التأنيث ، لأن الجزء الثانى منه يشبه ماقبل تاء التأنيث من وجوه ؛ منها فتح ماقبله غالبا ، وحذفه فى النسب وتصغير صدره .

الثانى : من الشرطين الخاصين بالعارى عن التاء أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب إن كان على ثلاثة أحرف بلا موجب ، ولأن الاسم الثلاثى فى غاية الخفة فلا يفتقر إلى التخفيف بالترخيم .

« فإن قلت : المنادى المرخم مبنى ، والأسماء المبنية تكون على أقل من ثلاثة أحرف نحو (مَنْ و (ما) . قلت : البناء فيه عارض ، فهو فى حكم المعرب »[١] .

فأماما آخره تاء التأنيث فيجوز ترخيمه وإن كان على ثلاثة بها نحو (ثبة وهبة وعضة) لأنه بمنزلة اسم ضم إلى اسم كحضرموت ورامهرمز ، فجاز حذف الثانى منه وإن بقى على حرفين ، لأنه كان كذلك والهاء فيه ، إذ الهاء بمنزلة المنفصلة ، فلم يخل الترخيم ببِنْيَتِه[٢] .

---

(١) الهمع ١٨٢/١ .
(٢) انظر شرح الرضي ١٥٠/١ .
(٢) انظر ابن يعيش ٢٠/٢ .

ولا فرق فى عدم جواز ترخيم العلم الثلاثى العارى عن التاء عند الجمهور والكسائى بين محرك الوسط ، كحكم وحسن ورجل (أعلاما) ، أو ساكنه كهند وزيد وعمرو .

وذهب الكوفيون — غير الكسائى — إلى جواز ترخيم الثلاثى بشرط أن يكون محرك الوسط تنزيلا لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ، ولهذا كان نحو « سقر » غير مصروف .

وفرق الجمهور بأن حركة الوسط فى نحو « سقر » اعتبرت فى حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين ، أما هنا فنحن بصدد حذف حرف أصلى ، وأيضاً ليس الحذف هنا وارد على حرف بعينه ؛ بل على أى حرف كان آخرا ، فهو مظنّة الاشتباه ؛ بخلاف عدم الصرف فإنه حذف التنوين لاغير [1]

وقيل : إن الكوفيين عدا الكسائى إنما أجازو ترخيم العلم الثلاثى إذا كان محرك الوسط قياساً على نحو (يد) و (دم) ، فالحذف قد جاء فى مثل هذا للتخفيف .

ورد البصريون بأن المقيس عليه وهو نحو يد ودم أسماء قليلة فى الاستعمال ، لكونها يسيرة معدودة ، وبعيدة عن القياس ، لأن حرف العلة إن كان متحركا وماقبله ساكنا فينبغى ألا يحذف كما لايحذف فى نحو ظبى

(١) انظر حاشية الصبان ١٧٥/٣ .

وغزو ، وإن كان ماقبله متحركا مثله فينبغي أن يقلب ألفاً ولا يحذف كقولهم رحى وعصا .

كما أن القياس على نحو يد ودم ليس بصحيح ، لأنهم إنما حذفوا الياء والواو لاستثقال الحركات عليهما ، أما في الترخيم فإنما وضع الحذف فيه على خلاف القياس ، لتخفيف الاسم الذى كثرت حروفه [1] .

ونقل ابن بابشاذ أن الأخفش وافق الكوفيين على ماذهبوا إليه .

قال ابن عصفور . فإن كان الثلاثى ساكن الوسط كهند وعمرو لم يجز ترخيمه قولا واحداً ، أما عند أهل البصرة فلأن أقل مايبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف ، وأما عند أهل الكوفة فلئلا يبقى على حرفين ثانيهما ساكن فيشبه الأدوات ، أى الحروف نحو مِنْ ، وعَنْ . قال أبو حيان : وليس كما ذكر ، بل الخلاف فيه موجود ، حكى أبو البقاء العكبرى فى كتاب (التبيين) أن بعض الكوفيين أجازوا ترخيمه ، ونقله ابن هشام الخضراوى عن الأخفش [2] » .

وذكر الشيخ خالد فى التصريح ٢ / ١٨٥ أن هذه الإجازة بالقياس على نحو (يد) فى غير الترخيم ، فإن أصلها : يدْى بسكون الدال ، ودخلها الحذف وجوبا ، فدخوله جوازاً أولى .

---

(١) انظر الانصاف ٣٥٦/١ ـ ٣٦٠ ، وشرح الرضي ١٤٩/١ ، والتصريح ١٨٥/٢ .

(٢) الهمع ١٨٢/١ .

ما يحذف للترخيم

المحذوف للترخيم إما حرف وهو الغالب ، وإما حرفان ، وإما كلمة برأسها وإما كلمة وحرف ، فمثال ما حذف منه حرف واحد قولك : ياجعف ، وياسعا ، والأصل : ياجعفر ، وياسعاد ، ومن ذلك قراءة (ونادوا يامال) (١) .

وهي - بكسر اللام - قراءة على بن أبي طالب ، وابن مسعود رضى الله عنهما ، ويحيى ، والأعمش ، وبضم اللام قراءة أبي السرار الغنوى (٢) .

ومن ذلك - أيضاً - كل ما ختم بتاء التأنيث ، فإنه يكتفى فى ترخيمه بحذف التاء فقط ، نحو : ياهب ، وياشا ، ويافاطم . أصلها : ياهبة ، وياشاة ، ويافاطمة ، ولا يحذف منه شيء بعد حذف التاء ، ولو كان ماقبل التاء مداً زائداً رابعا فصاعدا ، فنقول فى ترخيم (باعَقَنْباةُ) : ياعقنبا (٣) .

إجازة سيبويه حذف حرفين من المختوم التاء :

وأجاز سيبويه أن يرخم المختوم بتاء التأنيث مرة ثانية بعد حذف تاء التأنيث بشرطين .

١ - إن بقي بعد الحذف الثانى ثلاثة أحرف فصاعدا (٤) .

---

(١) من الآية ٧٧ الزخرف .

(٢) انظر البحر المحيط لابى حيان م/ص ٢٨ ، والمحتسب ٢٥٧/٢ ، والكشاف م/٣ ص ٤٩٩ .

(٣) يقال : عقاب عقنباة اى حديدة المخالب .

(٤) نص عليه السيوطى فى الهمع ١٨٣/١ .

٢ ـ أن يكون الترخيم الأول على لغة من لا ينتظر المحذوف ، أى لغة من يعد الحرف الأخير بعد الحذف آخر الكلمة وضما ، فيعطيه ما يستحقه الآخر [1] .

وقد ورد السماع بما أجازه سيبويه ، ومنه قول أنس بن زنيم [2] يخاطب حارثة بن بدر الغدانى .

أحارُ بنَ بدر قد وَليتَ ولايةً ... فكن جُرَذاً فيها تخونُ وتسرِقُ

يريد : أحارثة ، وقول زميل بن الحارث يخاطب أرطاة بن سهية .

يا أرطُ إنك فاعلٌ ماقلتَه ... والمرء يستحيى إذا لم يصدُقِ [3]

قيل : ومن ذلك قول العجاج .

فقد رأى الرَّاؤون غير البُطَّلِ ... أنك يا مُعَاوِ يا ابنَ الأفضلِ [4]

---

(١) فى الأشمونى ١٧٤/٣ « وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيا على لغة من لا يراعى المحذوف » ، والحق أن سيبويه لم يقيد الترخيم الثانى بهذه اللغة ، بل قيد بها الترخيم الأول ، الأمر الذى دعا أبا حيان الى أن يعترض هذا التقييد بأن يكون المتكلم رخم أولا على لغة من ينتظر يحتاج الى وحى يسفر عنه ، وانظر الكتاب بولاق ٣٣٤/١ ، بيروت ٣٩١/١ ، وحاشية الصبان ١٧٤/٣ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ٣٩٤/١ ، ٣٩٥ ، والهمع ١٨٣/١ .

(٢) أو أنس بن أبى اياس ، أو أنس بن أبى ، والبيت من شواهد الأشمونى ١٧٤/٣ ، والهمع ١٨٣/١ ، وانظر الدرر ١٥٩/١ .

(٣) من شواهد الأشمونى ١٧٥/٣ ، والهمع ١٨٣/١ ، وانظر الدرر ١٥٩/١ .

(٤) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٤/١ ، بيروت ٣٩١/١ ، والهمع ١٨٤/١ ، والخصائص ٣٦/٣ ، وانظر الدرر ١٥٩/١ ، والخزانة ٣٩٦/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٥/١ .

يريد : يامعاوية ، ويا ابن الأفضل منادى ثان ، لأن بعض المنشدين لهذا البيت من العرب كان يقطع عند قوله « يامعاو » ثم يبتدى « يا ابن الأفضل » ، قيل : ويحتمل أن تكون « يا » فى البيت ليست أداة نداء ، وإنما الأصل : أنك يامعاوى بن الأفضل ، فلا يكون فى البيت سوى ترخيم واحد بحذف التاء فقط .

والذى نراه أن هذا الترخيم المزدوج الذى أجازه سيبويه فى ذى التاء ينبغى قصره على الضرورة لأمرين :

الأول : أن ماورد منه لم يخرج عن بعض الشواهد الشعرية .

الثانى : ماذكره الأعلم الشنتمرى من أن إدخال الترخيم على الترخيم — كما فى الأبيات المذكورة — يعد من أقبح الضرورات الشعرية .

كيفية الوقف على المرخم بحذف التاء .

إذا وقف على المرخم بحذف التاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة ، فتقول فى المرخم : ياطلحهْ ، وياسلمهْ بالهاء الساكنة ، وقد اختلف فى هذه الهاء ، فقيل :

١ — هى هاء السكت ، وهو ظاهر كلام سيبويه . قال « واعلم أن العرب الذين يحذفون فى الوصل إذا وقفوا قالوا : ياسلمهْ وياطلحهْ . وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا حركة الميم والحاء ، وصارت هذه الهاء لازمة كما لزمت الهاء فى : قهْ وارْمِهْ »[1] .

---

(١) الكتاب ١/٣٣٠ .

٢ ـ وقيل هي التاء التي كانت في الاسم، أعيدت في الوقف ساكنة مقلوبة هاء لبيان الحركة، أي حركة ماقبلها، وإليه ذهب ابن مالك [١]

وذكر أبو حيان أن محل زيادة هاء في الوقف على المرخم إذا رخم على لغة الانتظار، أما إذا رخم على لغة عدم الانتظار فلا تزاد، إذ زيادتها ـ حينئذ ـ نقص لما اعتمدوا عليه من جعله اسما تاماً، وعدّ مابقي بعد الحذف آخرا، حتى بنوه على الضم [٢].

وقد تحذف هذه الهاء في القليل النادر، حكى سيبويه عن الثقة من العرب قولهم: يا حرملْ يريدون ياحرمله، كما قال بعضهم: ارم في الوقف بغير هاء. قال ابن عصفور: وهذا يسمع ولا يقاس عليه، وقال أبو حيان بل يقاس عليه لأنه ليس في ضرورة شعر ولكنه قليل [٣]

وقد يجعل بدل الهاء في الوقف ألف الإطلاق للضرورة، كقول عوف ابن عطية:

كادتْ فَزارةُ تشقَيَ بنا   فأولى فزارةُ أولى فزارا [٤]

وقول القطامي:

قفي قبل التفرق ياضُباعاً   ولا يكُ موقفٌ منك الوداعا [٥]

---

(١) انظر التسهيل ص ١٨٩ .

(٢) انظر الهمع ١/١٨٥ ، والأشموني بحاشية الصبان ٣/١٧٣ .

(٣) المراجع السابقة نفسها .

(٤) البيت من شواهد الكتاب بولاق ١/٣٣١ ، بيروت ١/٣٨٧ ، وانظر في المفضليات ٤١٦

(٥) البيت من شواهد الكتاب بولاق ١/٣٨٧ ، وابن يعيش ٧/٩١ ؛ والأشموني ٣/١٧٣ ، والهمع ١/١٨٥ ، والرضي ١/١٥١ وضباعة اسم امرأة

ولم يقيد ابن مالك فى التسهيل مجىء الألف بدل الهاء بالضرورة ، وعبارته فى التسهيل ص ١٨٩ « ولا يستغنى غالباً فى الوقف على المرخم بحذفها (أى بحذف التاء) عن إعادتها ، أو تعويض ألف منها » ، ونص سيبويه وابن عصفور على قصر ذلك على الضرورة [1] .

وقد اختلف النحاة فى ما سمع من كلام العرب من مثل « ياسارية الجبل» بفتح الباء ، ومنه قول النابغة :

كِلِينى لهمٍّ ياأميمةَ ناصبِ وليل أقاسيه بطيء الكواكبِ [2]

الرواية بفتح التاء فى « أميمة » ، فقال ابن كيسان : هو مرخم ، وهذه التاء هى المبدلة من الهاء التى تلحق فى الوقف ، أثبتت وصلا إجراء للوصل مجرى الوقف ، وألزمت الفتح إتباعا لحركة آخر المرخم المنتظر .

وذهب قوم منهم سيبويه — إلى أنه رخم على الانتظار ، فصار فى التقدير ياساريَ ويا أميمَ — بفتح الياء والميم — ثم أقحمت التاء غير معتد بها ، أى زيدت مقدراً توسطها بين الياء والميم وبين تاء التأنيث ، غير مجعولة تاء التأنيث ولا ماكان مرخما ، وفتحت لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح ، وهو ماقبل تاء التأنيث المحذوفة المنوية ، وقيل : فتحت إتباعا لحركة ما قبلها وهو اختيار ابن مالك .

---

(١) انظر الهمع ١/١٨٥ ، والكتاب بيروت ١/٣٨٧ ، بلاق ١/٣٣١ .

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ١/٣١٥ ، ٣٤٦ ، ٢/٩٠ ، والأشمونى ٣/١٧٣ ، ٤/٢٠٠ ، والرضي ١/١٥١ ، وابن يعيش ٢/١٢ ، ١٠٧ ، والهمع ١/١٨٥ ، وانظر فيه الدرر ١/١٦٠ ، والخزانة ١/١٧٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٢/٣١٦ ، والعينى بهامش الخزانة ٤/٣٠٣ ، والديوان ص ٢ .

وقال قوم : إنه ليس بمرخم ، ثم اختلفوا ، فقال بعضهم : هو معرب نصب على أصل المنادى تشبيها بالمضاف شذوذا ، ولم ينون لأنه غير منصرف ، وقال بعضهم : هو مبنى على الفتح لأن منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح لسكونها حركة تشا كل حركة إعرابه لو أعرب ، فهو نظير (لا رجلَ فى الدار) ، وأنشد هذا القائل :

يا ريحَ من نحو الشَّمال هُبِّى[1]

بالفتح ، وقال آخرون : هو مبنى على الضم تقديرا ، وفتحته اتباع لحركة ما قبلها .

قيل : وهذا ما اختاره ابن مالك فى شرح التسهيل بعد جزمه بقول سيبويه فى التسهيل[2] ، واختاره ابن طلحة أيضا ، ونحن نختاره أيضا لا نبنائه على طرد الباب على وتيرة واحدة ، وهى جعل المنادى المفرد المعرفة مبنيا على ما يرفع به وهذه الفتحة الإتباع طلبا للخفة التى يحتاج اليها المنادى ، وخلوه من التكلف الذى نلمسه فى غيره من الآراء المتقدمة[3] .

وألحق قوم فى جواز الفتح بذى الهاء ذا الألف الممدودة ، فأجاز أن يقال يا عفراءَ هلى بالفتح : قال ابن مالك : وهذا لا يصح لأنه غير مسموع ، وقياسه على ذى التاء قياس على ما خرج عن القواعد[4]

---

(١) هذا سطر رجز ، من شواهد الأشمونى ٣/١٧٤ ، وحاشية يس على التصريح ٢/١٦٥ ، وقيل : ليس بشعر ، وانظر العينى بهامش الخزانة ٤/٢٩٤ .
(٢) ص ١٨٩ .
(٣) وانظر الهمع ١/١٨٥ .
(٤) السابق نفسه .

متى يحذف للترخيم حرفان ؟

يحذف للترخيم حرفان ـ الآخر وما قبله ـ في موضعين :

أحدهما : إذا كان الحرفان الأخيران في الكلمة زائدين زيدا معا ، وهذان الزائدان سبعة أصناف(1) :

(١) زيادتا التثنية ، نحو (زيدان) و (يضربان) علمين .

(٢) زيادتا جمع المذكر السالم ، نحو (مسلمون) و (يسلمون) علمين .

(٣) زيادتا جمع المؤنث السالم نحو (هندات) و (دعدات) علمين .

(٤) زيادتا نحو (مروان) و (عثمان) وهما الألف والنون .

(٥) ياء النسب وما أشبهها نحو (كوفيّ) و (كرسيّ) علمين

(٦) ألفا التأنيث نحو (صحراء) و (سمراء) علمين

(٧) همزة الإلحاق مع الألف قبلها نحو (حِرباء) و (عِلباء) علمين

وذكر السيوطي الواو والتاء في نحو (رهبوت) و (ملكوت) علمين بدل همزة الإلحاق والألف قبلها ، لأنه يرى أنهما لم يزادا معا(2) .

فعند ترخيم صنف من الأصناف المذكورة تحذف الزيادتان معا ، لأنهما زيدتا معا ، فنزلتا منزلة الزيادة الواحدة ، فتقول مرخما ما سبق : يا زيدَ ، يا يضربَ ، يامسلمُ(3) ، يا يسلمُ ، يا هندَ ، يا دعدَ ، يامروَ ، يا عثمَ ، يا كوفِ ، يا كرسُ ، يا صحرَ ، يا حِربَ ، يا عِلبَ ، يا رهبَ ، ياملكَ .

---

(1) الرضي ١٥١/١ .

(2) الهمع ١٨٤/١ .

(3) بشرط أن لا يلتبس بالمفرد ، وإلا امتنع ترخيمه .

الثاني : إذا كان آخر الاسم حرفا أصليا قبله مد[1] زائد رابع فصاعدا نحو : عمّار — بتشديد الميم — ومنصور ومسكين أعلاما ، فإذا أردنا ترخيم هذه الأسماء ونحوها حذفنا الحرف الأخير وما قبله ، فقلنا : يا عم، ويا منص ، ويا مسك ، فنحذف الحرف الأخير الأصلي وما قبله معا إجراء لهما مجرى الزائدين ، فإن كان ماقبل الآخر ليس مدا — بأن كان صحيحا متحركا نحو سفرجل (علما) ، أو ساكنا نحو دمشق ، أو كان حرف علة متحركا نحو هبيّخ[2] وقنَوّر[3] ، أو ساكنا إثر حركة غير مجانسة نحو فرعون وفردوس وغرنيق[4] وبلقين[5] — لم يحذف مع الآخر ، بل عند ترخيم هذه الكلمات المسمي بها يحذف الحرف الأخير فقط ، فيقال : يا سفرج ، يا دمشْ ، يا هبيّ ، يا قنوّ ، يا فرعوْ ، يا فردوْ ، يا غرنيْ ، يا بلقيْ .

وخالف الفراء في نحو « دمشق » و « هرقل » ، من كل رباعي قبل آخره حرف ساكن ، فذهب إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير والساكن قبله ، فيقال : يا دِمَ ، ويا هرَ ، محتجا بأن الاكتفاء بحذف الحرف الأخير سيبقى آخره ساكنا ويؤدي ذلك إلى أن يشابه الحروف — مثل (نعم وأجل) — وما أشبهها من الأسماء المبنية كأسماء الشرط والاستفهام .

---

(١) حرف المدهو حرف العلة الساكن اثر حركة مجانسة ، ويسمى — أيضا — علة ولينا ، فان سكن بعد حركة غير مجانسة كفرعون وغرنيق سمى علة ولينا فقط ، فان تحرك كهبيخ وقنور سمى علة فقط .

(٢) من معانيه الأصلية : الأحمق المسترخى ، ومن لا خير فيه ، والوادى العظيم ، والنهر الكبير ، والغلام الناعم .

(٣) من معانيه قبل التسمية : الضخم الرأس ، والفرس الصعب من كل شيء .

(٤) يطلق فى الأصل على الكركى وهو طائر مائى طويل العنق ، وعلى الشاب الأبيض الجميل .

(٥) بلدة بمصر .

وللجمهور أن يقولوا : المنوى كالثابت ، فليس الساكن هو الآخر حقيقة وكونه آخرا لفظا لا محذور فيه ، هذا على لغة الانتظار ، وأما على لغة التمام فإن آخره سيكون مضموما فلا محذور فيه لفظا أو تقديرا[1] .

كما خالف الفراء والجرمى فى نحو : فرعون ، وفردوس ، وغرنيق ، وبلقين من كل ما سكن فيه حرف العلة إثر حركة لا تجانسه ، فذهبا إلى أن ترخيم هذا النوع يكون بحذف حرف العلة مع الآخر ، فيقال : يا فرع ، يا فرد ، يا غرن ، يا بلق .

وينبغى أن يعلم أن الحركة المجانسة لحرف العلة لا يلزم ظهورها لحذف حرف العلة بعدها مع الآخر ، بل يعد حرف العلة مداً ـ فيحذف مع الآخر ـ إن كانت الحركة المجانسة مقدرة أيضا ، فيقال فى ترخيم مصطفون ، ومصطفين (علمين) : يا مصطف ، بحذف النون وحرف العلة قبلها معا ، لأن حرف العلة يعد مدا لسبقه بحركة مجانسة مقدرة ، إذ الأصل : مصطفَيُون ، ومصطفَيِين .

وإن كان ماقبل الآخر مدا أصليا . نحو : مختار ، ومنقاد (علمين) ، حذف فى الترخيم الآخر فقط ، فيقال . يامختا ، ويا منقا ، لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة .

وخالف فى ذلك الأخفش ، حيث جوز حذف المد الأصلى مع الآخر ، فيقال يامخت ، ويا منق .

وإن كان ما قبل الاخر مدا زائدا ثالثا : لم يحذف مع الآخر ، فيقال

---

(١) انظر فى هذا المسألة الخمسين فى الانصاف ٣٦١/١ ، وشرح الكافية ١٥٣/١ ، والأشمونى ١٧٧/٣ وابن يعيش ٢١/٢ .

في ترخيم نحو : ثمود ، وعماد ، وسعيد : يا ثمو ، ويا عما ، وياسعي ، لئلا يشبه الاسم ـ ببقائه على حرفين ـ الأدوات أي الحروف ، وجوز الفراء حذف المد مع الآخر ، لـكنه لا يوجبه كما في نحو عمّار ، ومسكين ، ومنصور[1] .

ومما جاء في الشعر العربي مرخما بحذف حرفين قول الفرزدق :

يامرو إنَّ مطيتي محبوسةٌ   ترجو الحِباءَ وربُّها لم ييأسِ[2]

وقول لبيد :

ياأسمَ صبراً على ماكان من حدثٍ   إن الحوادثَ مَلْقِيٌّ ومُنتَظَرُ[3]

فقول الفرزدق « يامر » أصله « يامروان » ، ولـكنه رخم المنادى بحذف النون والألف ، وقول لبيد « يا أسم » أصله « يا أسماء » ، ولـكنه رخم بحذف الهمزة والألف ، وهذا إن جعلناه من باب « حمراء » ويكون وزنه « فعلاء » ، وأصله : وسماء من الوسامة ، فقلبوا الواو المفتوحة همزة على حد قولهم : أحد وأصله وَحَد ، وامرأة أناة وأصله وَناة ، وهذا مذهب سيبويه ، ويحتمل أن يكون من باب « عمّار ـ بتشديد الميم ـ ومنصور مسكين » ويكون على وزن « أفعال » جمع اسم وأصله أسماو ، فقلبت الواو همزة على حد كساء وشقاء ، وجعل علما لمؤنث[4] .

---

(١) انظر الهمع ١/١٨٣ ، وشرح الرضى ١/١٥٢ .

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ١/٣٣٧ ، بيروت ١/٣٩٥ ، وابن يعيش ٢/٢٢ ، والأشمونى ٣/١٧٨ ، والتصريح ٢/١٨٦ ، وانظر فيه شرح أبيات سيبويه ١/٣٥٠ ، وديوان الشاعر ص ٤٨٢ والحباء : العطاء ، والمنادى : مروان بن الحكم .

(٣) من شواهد سيبويه بولاق ١/٣٣٧ ، بيروت ١/٣٩٥ ، والاشمونى ٣/١٧٨ ، والتصريح ٢/١٨٦ ، وانظر شرح أبيات سيبويه ١/٢٩٠ ، والعينى بهامش الخزانة ٤/٢٨٨ .

(٤) انظر شرح الرضي ١/١٥١ ، وابن يعيش ٢/٢٢ .

متى يحذف للترخيم كلمة برأسها ؟

يحذف عجز المركب تركيبا مزجيا للترخيم ، فتقول فى نحو بعلبك ، وسيبويه : يابعل ، وياسيب ، وكذلك تفعل فى المركب العددى ، فتقول فى (خمسة عشر) علما : ياخمسة .

والمنقول أن العرب لم ترخم المركب وإنما أجازه النحويون قياسا على المختوم بالتاء .

يقول ابن يعيش : « وأما المركب فأمره فى الترخيم كأمر تاء التأنيث ، تحذف الكلمة التى ضمت إلى الصدر رأسا كما تحذف تاء التأنيث ، فتقول فى (بختنصر) اسم رجل : يابخت ، بحذف الاسم الأخير لاغير . كما تقول فى (مرجانة) اسم امرأة : يامرجان فلاتزيدعلى حذف التاء ، وفى(حضرموت): ياحضر ، وفى (مارسرحس) : يامار ، وفى (عمرويه) : ياعمرو ، وفى (سيبويه) : ياسيب ، وفى المسمي بخمسة عشر : ياخمسة[1] » .

ويذكر ابن يعيش أن أوجه الشبه بين المركب المزجي والمختوم بالتاء — والتى من أجلها قيس المركب على ذي التاء فى الترخيم — كثيرة ، « ومن ذلك التصغير ، فإنه إذا جعل الاسمان اسما واحدا ولحقه التصغير ، فإنه إنما يصغر الصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثانى بعد تصغير الصدر كما يصغر قبل هاء التأنيث ، ومن ذلك النسب ، فإنك تقول فى النسب إلى حضرموت

---

(١) ابن يعيش ٢٣/٢ بتصرف يسير ، وانظر التصريح ١٨٧/٢ .

حضرىّ كما تقول فى النسب إلى مسكة مسكىّ ، ومما يؤيد عندك ماذكرناه أن هاء التأنيث لاتلحق بنات الثلاثة بالأربعة ، ولابنات الأربعة بالخمسة ، كما أن الاسم الثانى لايلحق الاسم الأول بشىء من الأبنية ، وأيضا فإن الاسم الثانى إذا دخل على الأول وركب معه لم يغير بنيته ، كما أن التاء لاتغير بناء المؤنث [1] .

لكل أوجه الشبه التى ذكرها ابن يعيش حذف عجز المركب كما تحذف التاء .

غير أن ترخيم (سيبويه) ونحوه ، والمركب العددى المسمى به مشكل ، لما تقدم فى الشروط العامة للترخيم من أنه يشترط ألا يكون مبنيا قبل النداء ، إلا أن يستثنى المركب ، أو يبقى ترخيمه على لغة من يعربه إعراب مالاينصرف ، أو يكون مجيزو ترخيمه — كالأشمونى — مخالفين فى ذلك الاشتراط[2] .

ومنع ابن كيسان حذف عجز المركب المزجى ، لأنه يلتبس — حينئذ — بالمفردات وقال : إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت : يا بعلب ، وياحضرم لم أر به بأسا ، لأن ذلك أدل على المحذوف من حذف الثانى بأسره .

وأجاب الأولون بأن اللبس يزول بلغة الانتظار ، فتتعين هذه اللغة إذا خيف اللبس[3] ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره (وَيْه) ، ومنع الفراء ترخيم المركب العددي إذا سمى ، وذهب إلى أن ما آخره (وَيْه) لايحذف منه فى الترخيم إلا الهاء خاصة : ياسيبوَيْ — بإسكان الياء — على لغة من ينتظر ،

---

(١) ابن يعيش ٢٣/٢ .

(٢) أنظر حاشية الصبان على الأشمونى ١٧٨/٣ .

(٣) انظر الهمع ١٨٣/١ ، والأشمونى ١٧٩/٣ ، والتصريح ١٨٧/٢ .

ويا سيّبَوا على لغة من لا ينتظر ، لأن الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها [١]

وإذا وقفت على (يابعل) ، و (وياسيب) قلت : يابعلهْ ، ويا سيبهْ على لغة من ينوى المحذوف ، وإن شئت وقفت بإسكان الأخير دون اجتلاب هاء السكت ، أما على لغة من لم ينو المحذوف فيحتم الوقف بالإسكان ، وإن وقفت على (ياخمسة) — مرخم خمسة عشر — قلت : ياخمسهْ بالهاء على اللغتين ، وذهب الأخفش إلى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف [٢] .

ترخيم المركب الإسنادى كالمزجى :

وكما يرخم المركب المزجي بحذف عجزه يرخم المركب الإسنادى — على اللغة القليلة التي حكاها سيبويه — أيضا بحذف عجزه ، نحو ياتأبط ، ويابرق في ترخيم (يا تأبط شرا) ، و (يابرق نحره) ، « والذى استُظهر في ترخيم للمركب الاسنادى ، إذا لم يُنو المحذوف ، أنه إن كان الباقى جملة كما فى تأبط — فإن فاعله مستتر فيه — قدّر الضم فى آخره ، وإلاّ — كما فى قام من (قام زيد) — ضم آخره لفظا ، لأنه كالمستقل ، والفعل الخالى من الضمير إذا سمى به يعرب لفظا ، فإذا نودى ضم لفظا [٣] » .

متى يحذف للترخيم كلمة وحرف ؟

إذا سمى بـ « اثناعشر ، أو اثنتاعشرة ، أو اثنى عشر ، أو اثنتى عشرة » رخم بحذف العجز مع الألف أو الياء قبله ، فيقال : يا إثن ، ويا إثنت ،

---

(١) انظر المراجع السابقه نفسها .

(٢) انظر حاشيه الصبان ١٧٨/٣ ، وشرح الرضي ١٥٣/١

(٣) حاشية الصبان ١٧٩/٣ .

كما يقال فى ترخيمها لو لم تركب ، فتحذف الألف والياء كما تحذفهما مع النون فى (اثنان واثنتين) ، لأنهما مد زائد . الخ ، والعجز هنا بمنزلة النون من اثنين ، ولذلك لايضافان وكانا معربين لعدم التركيب ، بخلاف (ثلاثة عشر) وبقية الأعداد المركبة ، ونظر فيه ابن الحاجب بأن عشر وعشرة اسمان برأسهما ، ولايلزم من معاقبتهما النون حذف الألف والياء معهما كما تحذفان مع النون [1] .

لغتـــا الترخيم

للترخيم لغتان :

١ — لغة من ينوى المحذوف ، وتسمي — أيضاً — لغة من ينتظر .

٢ — لغة من لاينوى المحذوف ، وتسمي — أيضاً — لغة من لاينتظر ، أو لغة التمام .

١ — لغة من ينوى المحذوف

هى الأكثر فى لسان العرب ، وهى أن ينوى المتكلم المحذوف للترخيم ، فيعتبره فى حكم الثابت ، فيبقي الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه من حركة أو سكون فيقول فى جعفر : ياجعفَ بفتح الفاء ، وفى حارث : ياحارِ بكسر الراء ، وفى منصور . يامنصُ بضم الصاد ، وفى هرقل : ياهرَقْ بسكون القاف (وعند الفراء ياهرَ بفتح الراء) ، ويقول فى

---

(١) انظر الاشمونى ٣/١٧٩ ، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ٢/٨٥ .

(ثمود ، وعمود ، وبنون ، ، وعلاوة ، وكروان) أعلاما : ياثمُو ، ياعمُو ، يابنُو ، ياعلاوَ بفتح الواو في الأخير ومثله ما بعده : ياكروَ ، أي بإبقاء الواو على صورتها ساكنة في الثلاثة الأول ، مفتوحة في الأخيرين دون إبدال ، لأنها في الجميع ليست طرفا في التقدير وهي ساكنة في الثلاثة الأول ، وإثر ساكن في الرابع ، وبعدها ساكن مقدر في الخامس ، وشرط قلب الواو ألفاً حيث تحركت وانفتح ما قبلها ألا يسكون بعدها ساكن .

ويقال في ترخيم « لات » ، و « ذات » مسمى بهما : يالا ، ويإذا ، وفي ترخيم سُفَيْرج — مصغر سفرجل — مسمى به : ياسفير بكسر الراء .

ويستثنى من إبقاء الحرف الذي صار آخر الكلمة على حاله شيئان :

(١) ماحذف لأجل واو الجمع أو يائه ، كما لو سمى بنحو (قاضُون ، ومصطفَوْن ، وقاضِين ، ومصطفَيْن) من جموع معتل اللام ، فإنه يقال في ترخيم ماذكر : ياقاضِي ، ويامصطفي ، برد الياء والألف ، ذلك لأن الياء والألف حذفتا لملاقاة واو الجمع ويائه ، فلما حذف واو الجمع وياؤه في الترخيم زال — بحذفهما — سبب حذف الياء والألف ، وهذا مذهب الأكثرين ، وعليه مشى ابن مالك في الكافية الشافية وشرحها كما في الأشمونى [١] ، لكنه اختار في التسهيل [٢] عدم الرد ، فيقال : يا قاض ويا مصطفَ بضم الضاد في ترخيم قاضُون وبكسرها في ترخيم « قاضِين » ، وفتح الفاء .

---

(١) ٣ / ١٨٠ .
(٢) ص ١٨٩ .

وحجة الأكثيرين فى الرد القياس على رد ماحذف لنون التوكيد الخفيفة عند ذهابها فى الوقف ، وعلى رد ماحذف الإضافة عند حذف المضاف إليه

وحجة ابن مالك فى عدم الرد أن واو الجمع وياءه ـ وإن حذفتا فى اللفظ ـ منويتان فى التقدير ، فهما كالثابتتين ، فكأن سبب الحذف ثابت تقديراً كما أنه إذا ردت الياء والألف يلزم رد كل مغير بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقه (١) .

(ب) ما كان مدغما فى المحذوف وهو بعد مدة ، فإنه إن كان له حركة فى الأصل (قبل الإدغام) ردت إليه ، نحو مُضَارّ ، ومحاجّ (علمين) ، فيقال فى ترخيمهما : يامُضَار ، ومحاج بكسر الراء والجيم إن كانا اسمي فاعل ، وبفتحهما إن كانا اسمي مفعول ، وكذلك خويصّ (بتشديد الصاد) مصغر خاصّ إذا سمى به فإنه إذا رخم قيل : ياخويصِ بكسر الصاد ، ونحو تَحَاجّ (علما) يقال فيه : ياتحاجُ بضم الجيم لأن أصله تَحَاجُج .

وإن كان أصلى السكون ، نحو اسْحَارّ بفتح الهمزة وكسرها والكسر أكثر وهو نبت ووزنه (افعالّ) بمثلين أولهما ساكن أصلى السكون ، فإذا سمى به ورخم على هذه اللغة فقد اختلف فيه على ثلاثة آراء :

الأول ـ وهو منقول عن سيبويه ـ أنه يحرك بالفتح إتباعا لحركة ماقبله

---

(١) ولا خلاف فى رد الياء والألف علـى اللغـة الثابتة ، لكن يلزم التباس الجمع بالمفرد ، فقياس ما ذكر فى شروط الترخيم من مراعاة عدم اللبس امتنـاع الترخيم هنا الا على اللغة الأولى بلا رد .

والساكن حاجز غير حصين ، فيقال : ياإسحارَ بفتح الراء ، لأنه بعد حذف الحرف الأخير للترخيم التقي ساكنان: الراء التي صارت آخرا والألف قبلها ، فحركت الراء بالفتح إتباعا لحركة الحاء وهي أقرب الحركات إليه .

الثاني : ونقله ابن عصفور عن الفراء وهو مذهب الزجاج أيضاً — أنه يحرك بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين .

الثالث : — وهو منقول عن الفراء أيضاً — أنه يحذف كالأخير مع كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك ، فعلى هذا يقال : يا إسحَ .

فلو لم يكن قبل المدغم مدة مثل(محمر) بتشديد الراء مسمي به (حذفت الراء الأخيرة للترخيم ، وأبقيت الراء الأولى ساكنة عند الجمهور ، ومحركة بالكسر عند الفراء لأنه لايري سكون الحرف الأخير في الترخيم [1] .

٢ — لغة من لا ينوي المحذوف

وتسمي لغة من لاينتظر ، كما تسمي لغة التمام ، وهي أن لاتنوي المحذوف للترخيم وتجعل الباقي بعد الحذف اسما برأسه ، وتعتبر الحرف الذي صار آخر الكلمة كأنه آخر الاسم في أصل الوضع من غير حذف ، فلا يبقى على حاله بل يضم ، فتقول : ياجَعْـفُ ، ويا حارُ ، ويا هِرقُ بالضم فيهن ، وتقول يا مَنْصُ بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم ، وممن ذهب إلى هذا صاحب التصريح مستدلا على حدوث الضمة في الترخيم بأن

---

(١) انظر الرضي ، والأشموني بحاشية الصبان ١٨٠/٣ ، والهمع ١٨٤/١ .

هذه الضمة يجوز إتباعها وضمة ماقبل الترخيم على هـذا الحرف لايجوز إتباعها [١].

ويرى الأشمونى أنه مبنى على ضم مقدر ـ وهو الأقرب عند الصبان ـ لأن تقدير ضمة أسهل من تـكلف ذهاب الضمة الأصلية وحدوث ضمة أخرى للبناء . قال الصبان فى حاشيته على الأشمونى ٣/١٨١ : « وما استدل به صاحب التصريح لاينهض ، لجواز أن يـكون رفع التابع إتباعا للضمة المقدرة كما فى (ياسيبويه العالم) برفع (العالم) ، لا للضمة الملفوظ بها » .

وهـكذا تعد الأسماء المرخمة على هذه اللغة كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شىء ، وحينئذ تعامل الحرف الذى صار آخراً بما يستحقه الآخر من صحة أو إعلال ، ومن حركة مقدرة أو ظاهرة ، فتقول فى ترخيم (ثمود) و (بنون) علما : ياثمى ، ويابنى ، بقلب الواو ياء لتطرفها إثر ضمة ، وإلا لزم عدم النظير ببقاء الواو متطرفة بعد ضم، إذ ليس فى العربية اسم معرب [٢] آخره واو لازمة قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة [٣] ، وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التى قبلها كسرة ، وخرج بالاسم الفعل نحو (يدعو) و (يعزو) ، وبالمعرب المبنى نحو (هو) و (ذو) الطائية ، وباللزوم نحو (هـذا أبوك) ، وبسبق الضم نحو (دلو ، وغزو) وتقول فى ترخيم (صَمَيان) [٤] و (كَرَوان) علمين : ياصَمَا ، وياكَرَا بقلب كل من الياء

---

(١) التصريح ٢/١٨٨

(٢) الاعراب هنا بحسب الأصل ، أو أن ما تحدث بناؤه فلو فى حكم المعرب

(٣) كما فعلوا فى نحو أدل (جمع دلو) والتغازى (مصدر تغازى) .

(٤) الصميان فى الأصل : التفلت والوثب والسرعة ، ورجل صميان : شجاع صادق الحملة .

والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ، وتقول فى ترخيم (سِقَايــة) ، و(عِلاوَة) : ياسِقاء ، وياعِلاء ، بقلب الياء والواو همزتين لتطرفهما إثر ألف زائدة ، وتقول فى ترخيم (ناجِيَة) ـ عنـد وجـود القرينة الرافعة للبس [1] : ياناجِي بإسـكان الياء وجعل الضمة مقدرة عليها كما فى نحو (ياقاضِى) .

وكما جاز أن يقال : يا حارِثُ بن سعيد ، يجوز أن يقال هنا : يا حارُ بنَ سعيد بضم الراء وفتحها .

كما يرد المحذوف على هذه اللغة عند زوال سبب حذفه ،فيقال فى ترخيم : مصطفَوْنَ ، وقاضُـونَ ، ومصطفَيْـنَ وقاضِينَ (أعلاما) يا مصطفى ، ويا قاضِى عند أمن اللبس بلا خلاف

ويقال فى ترخيم (سُفَيْـرِج) عن الأخفش (يا سفيرِلُ) برد اللام التى حذفت لأجل التصغير ، لأن حذفها كان بسبب عدم تأتّى صيغة التصغير مع بقائها وبقاء الجيم ، فلما حذفت الجيم للترخيم ردّت اللام لتأتّى الصيغة معها حينئذ ، أما الأكثرون فيرخمون على هذه اللغة بضم الراء وحذف الجيم وإبقاء اللام محذوفة ، فيقولون (يا سُفَيْـرُ) لأنهم يرون أن التسمية بالمصغّـر أبعدته عن أصله المـكـبّر ، فلا اعتداد بوجود لام أصـــلا .

ويقال فى ترخيم (ذات) : يا ذَوَا برد اللام المحذوفة وقلبها ألفا

---

(١) لأن ما فيه تاء فارقة لا يجـوز ترخيمه على هذه اللغة الا عند وجـود القرينة الدافعة للبس بينه وبين المذكر ، وسيأتى تفصيل ذلك .

وإرجاع العين إلى أصلها وهو الواو ، إذ أصلها (ذَوَوٌ) أو (ذَوَيٌ) على الخلاف هل اللام واو أو ياء ، حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث كما قيل في بنت وأخت[1] ، ثم قلبت الواو ـ التى هي عين الكلمة ـ ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

ويقال فى (يا شاة) : يا شاهُ برد الهاء التى هى لام الكلمة بعد حذف تاء التأنيث ، لئلا يبقى الاسم على حرفين الثانى منهما حرف مد وهو مالا نظير له[2] .

وإن بقى المرخم ثنائيا ذالين ضُعِّف إن لم يعلم له ثالث يردّ إليه ، مثل (لات) إذا رخمته حذفت التاء وضعّفت الألف ، فحركت الثانية فانقلبت همزة فقيل : يالاءُ .

اللغة الأولى أجود قياسا واستعمالا

اللغة الأولى ـ وهي لغة من ينوى المحذوف ـ أكثر اللغتين استعمالا ، وأقربهما قياسا ، فأكثر ما ورد عن العرب مرخما جاء عليها ، ومن ذلك قول زهير :

---

(١) فى حاشية الصبان ١٨٢/٣ : « فان قيل : لو كانت التاء عوضا عن اللام ما جمع بينهما فى التثنية والجمع ، حيث قيل : ذواتا وذوات قلت : لانسلم الجمع فيهما ، بل التاء فى التثنية لمحض التأنيث كالتاء فى كل مثنى مؤنث ، والتاء فى الجمع هى التاء المزيدة مع الألف فى جمع المؤنث ، واللام باقية على حذفها فلا جمع » .

(٢) وانظر ابن يعيش ٢٠/٢

يا حارِ لا أُرْمَيَنْ منكمْ بداهيةٍ
لم يلقَها سُوقةٌ قبلِي ولا ملكُ [١]

وقول النابغة :

فصالحونا جميعا إنْ بَدالكمُ ولا تقولوا لنا أمثالَها عامِ [٢]

والشواهد على ذلك كثيرة .

أما بالنسبة للقياس فمن المعلوم أن المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في (عصًا وقاضٍ) في حكم الثابت ، فلذا بقي ما قبل المحذوف على حركته، وأن المحذوف لغير هذه العلة ليس كذلك ، فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو (غد ويد ودم) محلا للإعراب .

لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الإيجاب ، لطلبهم التخفيف في النداء بأقصى ما يمكن ، حتى فعلوا بالمضاف إلى ياء المتكلم الذي فيه أدنى ثقل لسكونه في صورة المنقوص ما علمت ، وفي نحو (يازيد بن عمرو) ما هو المشهور من جواز الفتح مع الضم ، قصدا للتخفيف ، ولما قدمناه من أن النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصودا بالذات ، بل هو

---

(١) من شواهد ابن يعيش ٢٢/٢ ، والهمع ١٦٤/١ ، وانظر فيه الدرر ١٦٠/١ ، وأمالي ابن الشجري ٨٠/٢ ، وديوان زهير ص ١٨٠ ، وأصل يا حار : يا حارث .

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٥/١ ، بيروت ٣٩٢/١ ، وانظر شرح أبيات سيبويه ٢٠١/٢ ، وأصل عام : يا عامر .

لتنبيه المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادَى له ، صار حذف الترخيم مطردا كالواجب ، فعومل المرخم ـ فى الأغلب معاملة نحو (عصًا وقاضٍ) مما الحذف فيه مطرد واجب[1] أما اللغة الثانية فهي قليلة فى الاستعمال ، بعيدة عن القياس ، ومما جاء عليها قول عنترة :

يدعون عنترُ والرماح كأنها أشطان بئر فى لَبَانِ الأدهم[2]

متى تتعين اللغة الأولى ؟

تتعين اللغة الأولى فى ثلاثة مواضع :

الأول : ما فيه تاء التأنيث فارقة ، لا فرق فى ذلك بين العلم والصفة فإذا أردت أن ترخم مُسلمة وقائمة وحارثة وحفصة قلت : يا مُسلمَ ، ويا قائمَ ، ويا حارثَ ، ويا حفصَ ، بالفتح فيهن على لغة الانتظار ، لئلا يلتبس بنداء المذكر غير المرخم لو رخم على لغة التمام .

وقال جماعة من النحاة إن هذا اللبس إنما يقع فى الصفة لا فى العلم ، ووجهه أن اشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس فى الغالب ، مستدلين بعبارة سيبويه :

« واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقية بمنزلة اسم ليست فيه

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/١٥٣ بتصرف ، وانظر الأشمونى ٣/١٨٣ ، والتسهيل ص ١٨٩ .

(٢) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب بولاق ١/٣٢٢ ، بيروت ١/٣٨٩ ، والهمع ١/١٨٣ ، وانظر الدرر ١/١٦٠ . وسيبويه يجوز أن يكون « عنتر » ليس مرخما لأن أناسا من العرب يسمونه عنترا بدون تاء وانظر الكتاب بولاق ١/٣٣٣ .

الهاء إذا لم يكن اسما خاصا غالباً ، من قِبل أنهم لو فعلوا ذلك التبس المؤنث بالمذكر ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول المرأة (يا خبيثُ أقبلى) ، وإنما جاز فى الغالب لأنك لا تذكر مؤنثا ، ولا تؤنث مذكرا »[1].

الثانى : ما فيه علامتا تثنية أو جمع نحو (زيدَانِ ، وزيدِينَ) ، فتقول فى ترخيمهما : يا زيدَ ، ويازيد ، بفتح الدال فى الأول وكسرها فى الثانى ، ولا تجوز اللغة الثانية خلافا لابن مالك ، لئلا يلتبسا بالمفرد غير المرخم ، وأما نحو (زيدُون) مسمى به فقد مرّ أنه لايرخم على أى لغة من اللغتين .

نعم إذا قامت قرينة مانعة من اللبس جاز الترخيم فى الموضعين على اللغة الثانية ـ وإن كان وجود مثل هذه القرينة بعيدا ـ فالمدار فى الموضعين على أمن اللبس ، وقد قال الرضى : « الحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم ، على نية الضم كان أوْ لا ، وإلاّ فلا[2] » .

الثالث : مايلزم بتقدير تمامه عدم النظير ، كطيلِسان[3] ـ فى لغة من كسر اللام ـ مسمى به ، فتقول : ياطيلِسَ بالفتح ، ولايجوز الضم ، لأنه ليس فى العربية (فَيْعِل) بكسر العين فى الصحيح العين[4] إلا نادرا ، من نحو :

---

(١) الكتاب ٣٣٤/١

(٢) شرح الكافية للرضي ١٥٣/١ بتصرف يسير .

(٣) الطيلس والطيلسان : ضرب من الأكسية ، وهو فارسى معرب .

(٤) أما فى المعتل العين فكثير مثل : سيد ، وهين ، وميت

تَصَيْقِل اسم امرأة ، وقراءة شعبة عن عاصم[1] (وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بَئِيسْ[2]) ، بياء ساكنة قبل همزة مكسورة . قال أبو حيان : هذا مذهب الأخفش ، وأما سائر النحويين كالسيرافى وغيره ، فإنهم أجازوا فيه التمام ، ولم يعتبروا مايؤول إليه الاسم بعد الترخيم من ذلك ؛ لأن الأوزان إنما يعتبر فيها الأصل ، لا ماصارت إليه بعد الحذف[3] .

ومما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير — أيضا — نحو : حُبْلَيَات ، وحُبْلَوِيّ ، وحَمْرَاوِيّ ، مسمى بها ، فلو رخمت على لغة التمام لقيل : ياحُبْلَى (فى حبليات وحبلوى بقلب الياء والواو ألفين — بعد حذف زيادتى جمع المؤنث وزيادتى النسب — لتحركهما وانفتاح ماقبلهما) ، وياحمراء (فى حمراوى بقلب الواو همزة لتطرفها — بعد حذف علامة النسب — إثر ألف زائدة ، ويلزم عليه كون ألف فُعْلَى وهمزة فَعْلاَء مبدلتين ، وهذا لانظير له ؛ لأنهما لايكونان إلا للتأنيث ، وما للتأنيث لايكون مبدلا[4] .

متى تتعين اللغة الثانية ؟

ذكر السيوطي فى الهمع ١/١٨٥ أن اللغة الثانية تتعين فيما إذا كان قبل الآخر ساكن كهرقْل ، فرارا من وجود اسم متمكن ساكن الآخر ،

---

(١) كما فى حاشية الصبان ٣/١٨٣ نقلا عن القارضي ، وفى المحتسب ١/٢٦٥ أنها قراءة ابن عباس وعاصم بخلاف ، وقال ابن جنى : وأما ببئس على فيعل ففيه النظر ، وذلك أن هذا البناء مما يختص به ما كان معتل العين كسيد وهين ولين ، ولم يجىء فى الصحيح ، وكأنه انما جاء فى الهمزة لمشابهتها حرفى العلة ، والشبه بينها وبينهما من وجوه كثيرة . ا هـ

(٢) من الآية ١٦٥ الأعراف

(٣) الهمع ١/١٨٤

(٤) انظر حاشية الصبان على الأشمونى ٣/١٨٣ ، والمقتضب ٤/٤ ، والرضي ١/١٥٥

ويبدو أن ماذكره ابن الأنبارى فى الإنصاف[1] من أن مذهب الكوفيين فيما كان كذلك حذف الرابع والساكن قبله إنما هو مذهب الفراء — كما تقدم — أما غيره من الكوفيين فيكتفون بحذف الرابع وضم الساكن على لغة التمام كما ذكر السيوطى .

تنبيه :

نداء ماختم بالتاء مرخمًا أكثر من ندائه تاما من غير ترخيم ، ويشاركه فى ذلك من غير ذى التاء — مما ورد — ثلاثة أعلام : حارث ، وعامر ، ومالك .

وصف المرخم

أجاز الجمهور وصف المرخم ، ومنه قول الشاعر :

أحار بن بدر قد وليت .... البيت[2] .

ومنعه السيرافى والفراء واستقبحه ابن السراج ، وكأنهم رأوا أن الكلمة إذا رخمت بحذف شىء من جوهرها لايزاد عليها شىء آخر من الخارج ، وهم يعربون (ابن بدر) بدلا لاصفة ، إذ الصفة من تمام الموصوف لكونها دالة على معنى فيه ، فالإتيان بها فيه إطالة تنافى الحذف ، بخلاف سائر التوابع ، وماأظن أن التعليل مقنع وكاف لرد ما أجازه الجمهور ،

---

(١) ٣٦١/١

(٢) مر ص ٢٩

أو أن مجرد إعراب التابع بدلا أو غيره، يرفع ما ظاهره التناقض بين الحذف والإطالة بذكر التابع .

والذى أراه أن يقصر الجواز على مثل هذا التركيب من كل ما كان فيه المنادى مفردا علما موصوفا بابن مضافاً إلى علم متصلاً به ، لكثرته فى استعمال العرب ، وتخفيفهم له فى غير الترخيم بجواز الفتح والضم فيه ، ولوروده كالبيت السابق ، وكقوله :

فقلتم : تعال يايزى بن مُخَرَّمٍ فقلت لكم إنى حليفُ صُدَاءِ[1]

وعلى لغة التمام يجوز في تابعه مراعاة اللفظ ، وأما على لغة الانتظار فقيل : لا يرفع إذ لا ضم فى اللفظ ، وقيل : يجوز رفعه لأن الحرف الذى لحقه الضم في حكم الثابت[2] .

---

(١) البيت من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٥/١ ، بيروت ٣٩٢/١ ، والرضي ١٥١/١ ، وانظر فيه أمالى ابن الشجرى ٨٢/٢ ، والخزانة ٣٩٦/١

(٢) انظر الرضي ١٥١/١ ، والصبان ١٨٣/٣ ، والخضرى ٨٦/٢

ب ـ ترخيم الضرورة

قد يضطر الشاعر إلى حذف آخر الكلمة غير المناداة ، فيسمى هذا الحذف (ترخيم الضرورة) ، وقد شرط النحاة لهذا النوع من الترخيم شرطين :

الأول : أن يكون الاسم المحذوف آخره لضرورة الشعر صالحا للنداء ، نحو قول امريء القيس :

لَنِعْمَ الفتى تعشُو إلى ضوء ناره
طَريفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجوع والخَصَرْ (١)

أراد : طريف بن مالك ، ولكنه اضطر إلى ترخيم « مالك » من غير أن يكون منادى ، والذى سهّل هذا صلاحيةُ الاسم للنداء .

فإذا كان الاسم غير صالح للنداء نحو (الغلام) ، و (الحمام) من كل ما فيه (أل) ، لا يسمى حذف آخره للضرورة ترخيما ، ولا يخضع لأحكام الترخيم السابقة ، ولا يأتى على لغة من لغتى الترخيم ، بل يأتى على حسب ما تقتضيه الضرورة الشعرية ، ومن ذلك قول العجاج :

---

(١) البيت من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٦/١ ، بيروت ٣٩٣/١ ، والأشمونى ١٨٤/٣ ، والهمع ١٨١/١ ، وانظر فيه الدرر ١٥٧/١ ، وديوان الشاعر ص ١٤٢ ، والخصر : شدة البرد .

وربّ هذا البلد المحرّم والقاطنات البيت غير الرّيم

أوَ الفا مكةَ من وُرْقِ الحَمِي[1]

فالشاعر أراد : من وُرْق الحمامِ ، فاقتطع بعض المضاف إليه للضرورة قيل : حذف الألف والميم الأخيرة لاعلى وجه الترخيم لعدم صلاحية الكلمة للنداء ، ثم كسر الميم الأولى للقافية والياء إشباع ، وقيل : حذف الميم الثانية وقلب الألف ياء بعد كسر الميم الأولى . قالوا : وهذا الذى فعله الشاعر فى غاية الشذوذ[2] .

الثانى : أن يكون الاسم الذى وقع فيه الحذف إما زائدا على ثلاثة أحرف كالك فى بيت امرىء القيس السابق ، أو بتاء التأنيث ، ومما رخم ضرورة بحذف التاء قول ذى الرمة :

ديارَ مَيَّةَ إذ مَيٌّ تساعفُنا ولا يَرى مثلَها عجمٌ ولاعربُ[3]

أراد : إذ مَيَّةٌ ، وقيل : إنه كان يسميها مرة مية ومرة مىّ . ذكر ذلك سيبويه نقلا عن يونس .

---

(١) من شواهد سيبويه فى الكتاب ٨/١ ، ٥٦ وابن يعيش ٧٤/٦ ، والأشمونى ٢٩٩/١ ، ١٨٣/٣ ، والتصريح ١٨٩/٢ ، والهمع ١٨١/١ ، وابن عقيل ١١٦/٣ ، والانصاف ٥١٩ وانظر الدرر ١٥٧/١ ، ٢١٨/٢ ، والديوان ص ٥٩

(٢) انظر التصريح ١٨٩/٢ ، والصبان ١٨٣/٣ .

(٣) من شواهد سيبويه بولاق ١٤١/١ ، ٣٣٣ ، بيروت ١٦٧/١ ، ٣٨٩ ، والهمع ١٦٨/١ وانظر الخزانة ٣٧٨/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٩٠/٢ ، والدرر ١٤٥/١

وقال بعضهم : يشترط أن يكون الاسم المحذوف منه علما لأنه المسموع، ولاشاهد في غيره ، ورد بقول الشاعر :

ليس حي على المنون بخالِ [1]

أي : بخالد

مجيئه على لغتى الترخيم

أجمع النحاة على جواز مجيء ترخيم الضرورة على اللغة الثانية من لغتي ترخيم المنادى ، وهي لغة التمام ، ومما جاء على هذه اللغة قول امرىء القيس السابق : طريف بن مال ، أراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل مابقى من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ولهذا نونه .

وأما على اللغة الأولى فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ، ودليل سيبويه ومن وافقه القياس على النداء ، والسماع ومنه قول جرير :

ألاَ أضْحتْ حبالُكمُ رِمَامَا وأضحتْ منك شاسعةً أُمَامَا [2]

---

(١) لم يعرف قائله ، وهو من شواهد الأشمونى ١٨٤/٣ ، والهمع ١٨١/١، وانظر فيه الدرر ١٥٧/١

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ٣٤٣/١ ، ببروت ٤٠٣ ، والأشمونى ١٨٤/٣، والتصريح ١٩٠/٢ ، وانظر فيه الخزانة ٣٨٩/١ ، والأمالى الشجرية ١٢٦/١ ، ٧٩/٢ ، ٩١

ورواية المبرد للعجز :

وما عهدى كعهدك يا أمَامَا

فعلى الرواية الأولى يكون الشاعر قد رخم (أمامَة) وهو غير منادى على لغة من ينتظر للضرورة ، وعلى رواية المبرد يكون الترخيم للنداء . قال ابن مالك فى شرح الكافية : والإنصاف يقتضى تقرير الروايتين ، ولاتدفع إحداهما بالأخرى[1] .

ويشهد لسيبويه ـ أيضاً ـ قول أوس التميمى :

إن ابنَ حارث إنْ أشْتَقْ لرؤيته
أو أمتدْحهُ فإنّ الناسَ قد علموا[2]

وقول ابن أحمر :

أبو حَنَش يُؤرِّقنا وطلْقٌ وعمّارٌ وآونَةً أثالا[3]

---

(١) انظر الأشمونى ١٨٤/٣ ، والتصريح ١٩٠/٢

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ٣٤٣/١ ، بيروت ٤٠٢/١ ، والأشمونى ١٨٤/٣ ، والانصاف ٣٥٤/١ ، وانظر فيه أمالى ابن الشجرى ١٢٦/١ ، ٩٢/٢ ، ومفعول علموا محذوف ، أى : قد علموا ذلك منى .

(٣) البيت من شواهد سيبويه بولاق ٣٤٣/١ ، بيروت ٤٠١/١ ، والانصاف ٣٥٤/١ ، وانظر فيه أمالى ابن الشجرى ١٢٦/١ ، والخصائص ٣٧٨/٢ ، والعينى هامش الخزانة بولاق ٤٢١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٤/٢ .

فأوس أراد : ابن حارثة ، فاضطر إلى ترخيمه وهو غير منادى ، وتركه على لفظه على لغة من ينتظر ، ومثله ابن أحمر الذى أراد : أَثَالَة ، فاضطر إلى ترخيمه فى غير النداء على لغة من ينتظر ، « وزعم المبرد أنه ليس فى العرب أَثَالَة ، وإنما هو أُثَال ، ونصبه على تقدير : يُذكّرنى آونة أثالا[1] وقيل : نصبه لأنه عطفه على الياء والنون فى « يؤرقنى » ، كأنه قال : يؤرقنى وأثالا »[2]

فإن قيل : ماالفرق بين ترخيم الضرورة وحذف الضرورة ، وكلاهما حذف للضرورة الشعرية ؟

فالجواب – على ماأرى – أن ترخيم الضرورة يجوز لنا أن نستعمله فى ماننشىء من شعر ، لموافقته القياس فى حدود ماسبق من شروط وقواعد .

أما حذف الضرورة فهو مخالف للقياس ، وغير خاضع لقواعد ، وعلى الرغم من كثرته وشيوعه فى الشعر العربى ، فإننى أرى عدم اتباعه فى أشعارنا لا لمخالفة القياس فحسب ، بل ولما يؤدي إليه – فى كثير من الأحيان – من غموض فى المعنى وتكلف فى التقدير ، ولا أدل على ذلك من قول الشاعر :

نادَوْهُمُ : أنْ أَلْجِمُوا ، ألاتَا قالوا جميعا كلُّهم : ألافا

---

(١) لعله يريد أن الفاعل ضمير الخيال المذكور فى البيت قبله ، وهو :

وآية لبلة تأتيك سهوا فتصبح لا ترى منهم خيالا

ويجوز أن يكون التقدير : وآونة أتذكر أثالا .

(٢) الانصاف ٣٥٥/١

قالوا العلماء إن هذا الراجز أراد فى الشطر الأول : ألا تركبون ، وفى الشطر الثانى :

ألا فاركبوا !!!

وقول الآخر :

بالخير خيرات وإنْ شرًّا فا ولا أريدُ الشرَّ إلاَّ أنْ تا

قالوا : التقدير : وإن شرا فشر ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء!!!

ومن ذلك أيضاً قول الوليد بن عقبة :

قلتُ لها : قِفى ، فقالتْ : قافْ لاتحسبينا قد نسينا الإيجافْ

قالوا : المراد . قد وقفت !!![1]

---

(١) وانظر سيبويه ٦١/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٢٦٢ – ٢٤٢ ، وهامش ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين ١٥٩/١ – ١٦٠ ، ٢٩٥/٣ – ٢٩٦ .

جـ ـ تصغير الترخيم

تعريفه :

هو تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم، كقولنا في مِعْطَف : عُطَيْف، وفي أزهر : زُهَيْر، وفي منطلق : طُلَيْق، وفي مستخرج : خُرَيْج، وفي زعفران : زُعَيْفِر، وفي عصفور : عُصَيْفِر، وفي خَيْزَبُون : خُزَيْبِن .

ونقول في تصغير هذه الكلمات دون ترخيم : مُعَيْطِف، أُزَيْهِر، مُطَيْلِق، مُخَيْرِج، زُعَيْفِرَان، عُصَيْفِير، خُزَيْبِين .

وسمي هذا النوع من التصغير بتصغير الترخيم لما فيه من الحذف المفضي إلى الترقيق والتليين .

شروطه :

من التعريف المذكور ندرك أن لهذا النوع من التصغير شرطين :

الأول : أن أن يكون المراد تصغيره مزيدا، وسواء أكانت زيادته للإلحاق أم كانت لغيره، فأما ما كانت زيادته لغير الإلحاق فكالأمثلة السابقة، وأما ما كانت زيادته للالحاق فنحو : ضَفَنْدَد (الضخم الأحمق)، وخَفَيْدَد (ذكر النعام السريع)، وهما ملحقان بسفرجل، فيصغران تصغير ترخيم على ضُفَيْد، وخُفَيْد، وغير ترخيم على ضُفَيْدِد، وخُفَيْدِد[1] .

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٢/١٣٤ .

الثانى : أن تكون الزيادة الصالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم، كما رأيت فى الأمثلة المتقدمة .

وعلى هذا لا يصغر تصغير ترخيم ما كان مجردا ، نحو نهر ، وجعفر ، وسفرجل ؛ لعدم وجود زيادة فيه .

وكذا لا يصغر تصغير ترخيم ما كانت فيه زيادة ليست صالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم ؛ نحو مُدَحْرِج ، وقَدَوْكَس (الأسد) ، إذ يصغران دون ترخيم بحذف الزائد من كل منهما ؛ وهو الميم فى الأول والواو فى الثانى ، فيقال : دُحَيْرِج ، وقُدَيْكِس ، لأن بقاء الزائد مخل بصيغة التصغير[1] .

وذهب بعضهم إلى أن تصغير الترخيم ، هو : حذف كل الزوائد مطلقا ؛ صالحة للبقاء أو غير صالحة وعلى رأى هؤلاء يختلط تصغير الترخيم بغيره من كل ما فيه زيادة لا تصلح للبقاء ، نحو : مدحرج ، وغضنفر ، وحرنجم ، لأن تصغير الترخيم يوجب الحذف كما يوجبه تصغير غير الترخيم، فنقول على التصغيرين : دُحَيْرِج ، وغُضَيْفِر ، وحُرَيْجِم بدون فرق بينهما[2] ،

صيغه :

لهذا النوع من التصغير صيغتان فقط ؛ فُعَيْل لتصغير المزيد ذى الأصول الثلاثة ، وفُعَيْعِل لتصغير المزيد ذى الأصول الأربعة .

---

(١) انظر الأشمونى بحاشية الصبان ١٦٩/٤ ، والتصريح ٣٢٣/٢ .

(٢) التعريف بفن التصريف للأستاذ الدكتور عبد العظيم الشناوى ٣٢ والتبيان فى تصريف الأسماء للأستاذ الدكتور أحمد حسن كحيل ٢١٦ .

أما المزيد ذو الأصول الخمسة كالقَبَعْثَرَى (الجمل الضخم الشديد الوبر) فلا يصغر تصغير ترخيم، لأن زيادته لاتصلح للبقاء فى غير الترخيم، إذ يصغر دون ترخيم على فعيعل، فيقال: قبيعث، بحذف الراء، والألف الزائدة لتكثير البناء

إلحاق التاء بالثلاثى المؤنث الخالى منها :

إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثى الأصول ومسماه مؤنث خال من التاء، لحقته التاء، فنقول فى تصغير سوداء، وحبلى، وسعاد: سُوَيْدَة، وحُبَيْلَة، وسُعَيْدَة.

إلا إذا صغر نحو: حائض، وطالق – من الأوصاف الخاصة بالمؤنث – فلا تلحقه التاء، لأنها فى الأصل أوصاف لمذكر، إذ الأصل: شخص حائض وشخص طالق، فضعفت عن نحو سوداء وحبلى وسعاد فى اقتضاء التاء، فروعي فيها الأصل، فيقال فى تصغير الترخيم حُيَيْض وطُلَيْق.

حذف أصل شبيه بالزائد للترخيم :

قد يحذف لهذا النوع أصل يشبه الزائد، وذلك نحو «بُرَيْه» و«سُمَيْع» مصغرى إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم، فحذفت الميم واللام وهما أصليان، لكونهما يشبهان الزائدين [1] قال الرضى فى شرح الشافية ١/ ٢٨٣ : وما قال

---

(١) فى كونهما من حروف الزيادة المجموعة فى قولهم « اليوم تنساه » كما سيذكر الرضي .

العرب فى تصغير إبراهيم وإسماعيل ـ أعنى : بريه وسميع ـ فإما أن يكون من جعل الميم واللام زائدتين [١] ، وإن لم يكونا من الغوالب فى الزيادة فى الكلم العربية فى مثل مواضعهما ، لكنهم جعلوا حكم العجمية غير حكم العربية ، أو يكون حذف الحرف الأصلى شاذا ، لأن تصغير الترخيم شاذ ، والأعجمى غريب شاذ فى كلامهم ، فشبهوا الميم واللام الأصليتين ـ لكونهما من حروف « اليوم تنساه » بحروف الزيادة ، وحذفوهما حذفا شاذاً ، لإتباع الشذوذ للشذوذ » .

ومذهب سيبويه أن الهمزة فى إبراهيم وإسماعيل زائدة ، بدليل سقوطها فى تصغير الترخيم كما تقدم ، ولأن كلا منهما اسم أعجمي لا يعرف له اشتقاق فيقدر فيه زيادة الهمزة ، ومذهب المبرد أنها أصلية ، لأن بعدها أربعة أصول ولا تكون الهمزة زائدة أولا فى بنات الأربعة ، فهى كهمزة إصْطَبْل بزنة فِعْلَلّ ، وقد حذفت الميم واللام فى الترخيم مع أصالتهما ، ولم يثبت باشتقاق غلبة زيادة الهمزة فى مثله حتى يحمل عليه ماجهل اشتقاقه [٢] .

---

(١) وقد قطع الرضى بزيادة الميم واللام فيهما قبل هذا الموضع بقليل ، وجعل ما حكاه سيبويه عن العرب فى تصغير الاسمين تصغير ترخيم من قولهم : « بريه وسميع » ، دليلا على زيادة الميم واللام . انظر شرح الشافية للرضى ١/٢٦٣ـ ٢٦٤ ، وانظر الكتاب سيبويه ٢/١٣٤

(٢) ينبنى على الخلاف المذكور فى الهمزة خلاف فى تصغير الاسمين لغير الترخيم ، وفى تكسيرهما ، فعند سيبويه يقال : بريهيم وسميعيل ، وهو الصحيح الذى سمع عن العرب ، وفى التكسير براهيم وسماعيل ، وعند المبرد يقال : أبيريه وأسميع ، وأباريه وأساميع وحكى الكوفيون : براهم وسماعل بغير ياء وبراهمة وسماعلة ، والهاء بدل من الياء ، وقال بعضهم ! أباره وأسامع ، وأجاز ثعلب : براه كما يقال فى تصغيره تصغير الترخيم : بريه والوجه أن يجمعا جمع سلامة لعدم الخلاف فيه فيقال : ابراهيمون واسماعيلون .

وانظر شرح الشافية ١/٢٦٣ ، ٢/٣٧٣ ، والأشمونى بالصبان ٤/١٧٠ ، والتصريح ٢/٣٢٣ .

وعلى ذلك فُبَيْرِيهٌ وسُمَيْعٌ شاذان باتفاق سيبويه والمبرد . أما عند سيبويه فلحذف الميم واللام وهما أصلان ، وأما عند المبرد فلحذف أصلين من كل منهما ، وهما الهمزة والميم من الأول ، والهمزة واللام من الثاني ، وقياس ترخيمهما ترخيم التصغير عند سيبويه : بُرَيْهِم وسُمَيْعِل .

ومقتضى القياس أن لا يصغرا تصغير ترخيم عند المبرد لكونهما عنده ذوى خمسة أصول .

هل يختص تصغير الترخيم بالأعلام ؟

يرى الفراء وثعلب أنه خاص بالأعلام ، لأنها لشهرتها يدل ما بقى على ما حذف .

قال السيرافى : قال الفراء : العرب إنما تفعل ذلك - يعنى تصغير الترخيم - في الأعلام ، فلو صغرت فاطمة من فطمت المرأة صبيها ، أو حارثا من حرث يحرث ، لقالوا : فُوَيْطِمة وحُوَيْرِث [1] .

ومذهب البصريين أنه يجوز في الأعلام وغيرها ، وهو الصحيح ، بدليل قول العرب : « يَجْرِى بُلَيْقٌ ويُذَمُّ [2] » ، وبليق تصغير أبلق ، وقولهم : « عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ [3] » وحميق تصغير أحمق ، وقولهم جاء بأم

(١) هامش الكتاب ١٤٣/٢ .

(٢) بلبق : اسم فرس كان يسبق ، ومع دلك يعاب . يضرب فى ذم المحسن . مجمع الأمثال للميدانى ٤١٤/٢ رقم ٤٦٥٩ .

(٣) أى عرف هذا الفدر وان كان أحمق ، وبروى « عرف حميقا جمله » ، أى أن جمله عرفه فاجترأ عليه .

يضرب فى الافراط فى مؤانسة الناس ، ويقال : معناه عرف قدره ، ويقال : يضرب لمن يستضعف انسانا ويولع به ، فلا يزال يؤذيه ويظلمه . مجمع الأمثال ١٢/٢ رقم ٢٤١٤ .

الرُّبَيِّقِ عَلَى أُرَيِّق [1] »، وأريق تصغير أورق فقلبت الواو فى التصغير همزة .

تصغير الترخيم قليل :

وتصغير الترخيم قليل فى كلام العرب ، ويرى بعض العلماء أنه شاذ لما يؤدى إليه من إلباس ، فالأسماء : محمد ، ومحمود ، وأحمد ، وحامد ، وحماد ، وحمدان ، وحمدون ، يقال فى تصغيرها : حميد . مع أن المتبادر من حميد كونه تصغير حمد وهو خلاف المراد وتبادر خلاف المراد إلباس .

لذا نرى عدم اللجوء إليه إلا عند قيام القرينة المانعة من تبادر خلاف المراد .

والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على خير خلق الله ومصطفاه ؟

(١) قال أبو عبيد : أم الربيق : الداهية . وقال الأصمعى : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق . والجمل الأورق مالونه لون الرماد ، أو هو الذى يضرب لونه الى الخضرة .
انظر مجمع الأمثال ١/١٦٩ — المثل رقم ٨٨٨ .

المصادر والمراجع

١ ـ الإتقان فى علوم القرآن للسيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الهيئه المصرية العامة للكتاب .

٢ ـ الاقتراح للسيوطي . تحقيق د . أحمد قاسم . مطبعة السعادة ١٣٩٦ هـ

٣ ـ أمالى ابن الشجرى . حيدر آباد ١٣٤٩ هـ

٤ ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لابن الأنبارى . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة ١٣٨٠ هـ

٥ ـ البرهان فى علوم القرآن للزركشى . دار الفكر ببيروت .

٦ ـ التبيان فى تصريف الأسماء للأستاذ الدكتور أحمد حسين كحيل . السعادة ١٣٩٠

٧ ـ تسهيل الفوائد لابن مالك . تحقيق محمد كامل بركات. دار الكاتب العربى ١٣٨٧ هـ .

٨ ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى . ط الحلبى

٩ ـ التعريف بفن التصريف للأستاذ الدكتور عبد العظيم الشناوى . مطبعة السعادة ١٣٨٩ هـ

١٠ ـ التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط ، لأبى حيان . النصر الحديثة بالرياض .

١١ ـ حاشية الخضرى على ابن عقيل ، ط الحلبى .

١٢ ـ حاشية الصبان على الأشمونى . ط الحلبى .

١٣ ـ حاشية يس على التصريح ط الحلبى .

١٤ ـ الخصائص لابن جنى . تحقيق الشيخ محمد على النجار . دار الهدى للطباعة والنشر ببيروت

١٥ ـ الدرر اللوامع للشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي . الطبعة الثانية بالأوفست ١٣٩٣ هـ .

١٦ ـ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى . تحقيق د محمد على الريح هاشم . الأزهرية ودار الفكر ١٣٩٥ هـ .

١٧ ـ شرح أبيات سيبويه للأعلم بهامش الكتاب ط بولاق ، وبيروت.

١٨ ـ شرح الألفية لابن عقيل . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ـ التجارية ١٣٨٦ هـ .

١٩ ـ شرح الألفية لأبى الحسن الأشمونى ط الحلبى .

٢٠ ـ شرح الشافية للرضى . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد وزميليه . حجازى ١٣٥٦ هـ .

٢١ ـ شرح شواهد شروح الألفية للعينى بهامش الخزانة ط بولاق ١٢٩٩هـ

٢٢ ـ شرح الكافية للرضى . دار إحياء التراث العربى ببيروت .

٢٣ ـ شرح المفصل لابن يعيش ط المنيرية .

٢٤ ـ القاموس المحيط للفيروز أبادى دار الفكر ببيروت .

٢٥ ـ الكتاب لسيبويه ط بولاق ، وبيروت .

٢٦ ـ الكشاف للزمخشري دار الفكر ببيروت .

٢٧ ـ لسان العرب لابن منظور إعداد وتصنيف يوسف خياط ، ونديم مرعشلي بيروت .

٢٨ ـ المحتسب لابن جني . تحقيق الأستاذين علي النجدي وعبدالفتاح شلبي . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٣٨٩ هـ .

٢٩ معجم شواهدالعربية ، الأستاذ عبدالسلام هارون الطبعة الأولى ١٣٩٢

٣٠ ـ المقتضب للمبرد تحقيق الاستاذ الدكتور محمد عبدالخالق عضيمة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٣٩٩ هـ .

٣١ ـ المقرب لابن عصفور ، تحقيق الأستاذين أحمد عبد الستار الجواري ، وعبدالله الجبوري بغداد .

٣٢ ـ همع الهوامع للسيوطي ط السعادة .

فهرست الموضوعات

رقم الايداع بدار الكتب ١٥١٦ لسنة ١٩٨٤